جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

محاضرات في منهجية البحث العلمي

السنة الأولى ماستر: قانون المؤسسات المالية

الدكتور: عفان يونس

السنة الجامعية: 2023- 2024

مقدمة

يعد المنهج العلمي الطريق المؤدي إلى معرفة حقيقة الظواهر الطبيعية والوقائع البنائية التاريخية – بما في ذلك الوجود الإنساني نفسه - وكشفها وتحديد العلاقات بين المتغيرات الفاعلة تساندياً، التي تتكون منها الظاهرة أو الواقعة، والتي تميزت بوجود مراحل عمل واضحة من الملاحظة ووضع الفروض وجمع البيانات وإجراء التجربة وتحليل المعلومات لبرهنة صحة الفروض التفسيرية، ومن ثم صياغة النتيجة على شكل قانون أو نظرية.

فعلى الرغم من أن البحث العلمي يخضع لأسس ومناهج تعارف عليها العلماء منذ أمد بعيد، إلا أن هذا الأمر لا يمنع أن يكون للباحث أسلوباً فريدًا في استخدام هذه الأسس وهذه المناهج، وهذا الأسلوب هو الذي يميز هذا الباحث عن غيره من الباحثين. على أن البحث العلمي عمل شاق، وليس أشق على الباحث فيه من التزامه بأصوله وقواعده، وتعلم هذه الأصول والقواعد في مرحلة مبكرة من حياة الباحث يفيده كثيراً وييسر عليه فيما بعد العمل بها.

ورجل القانون سواء كان باحثاً أو قاضياً أو محامياً أم مستشاراً يحتاج إلى آليات البحث العلمي في عمله، سواء في تأليف الأبحاث والكتب، وعند إصدار الأحكام والقرارات القضائية، وفي فهم وقائع الدعوى والتعامل معها، وفي تقديم الاستشارة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة أصول ومناهج البحث العلمي، ومن أجل الوقوف على أهمية دراسة منهج البحث العلمي، تقسم المحاضرات التالية إلى فصلين:

(الفصل الأول) خصص للتعريف بالمنهج العلمي، وبيان وظيفته، وتعريف العلم وتحديد علاقته بالمنهج، فضلاً عن أهمية ووظيفة العلم، ومنطلقاته الافتراضية - مسلماته- مُدخلا.

(الفصل الثاني) نتناول من خلاله دراسة المناهج في البحث الاجتماعي والقانوني، حيث قسمت المناهج إلى قسمين مناهج عقلية وتتمثل في المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، ومناهج إجرائية وتتمثل في كل من المنهج المقارن والمنهج التاريخي وفي الأخير المنهج الوصفي.

الفصل الأول ماهية مناهج البحث العلمي

تعتبر مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات وضبط معناها مسألة غاية في الأهمية، كونها خطوة إجرائية تساعد الطالب منذ البداية على أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم وماذا يعني ذلك المصطلح. ومن هذا المنطلق نقوم بتحديد المفاهيم الأولية لمصطلحي المناهج والبحث العلمي، والتي تشكل في النهاية المصطلحات الأساسية لموضوع الدراسة. لذا سنتطرق إلى تعريف المنهج **(المبحث الثاني)**، لكن ولما كان مصطلح المنهج يرتبط بلاحقة تقيده وتحدد معناه وجب علينا التصدي لمسألة أولية تتعلق بتعريف البحث العلمي **(المبحث الأول)**.

المبحث الأول مفهوم البحث العلمي

تستلزم الدراسة الوافية لمفهوم البحث العلمي التعرض في مرحلة أولى لمسألة تعريفه **(المطلب الأول)**، وفي مرحلة ثانية لبيان خصائصه **(المطلب الثاني)** ، وفي مرحلة ثالثة لتحديد أنواعه **(المطلب الثالث)**، وفي مرحلة رابعة وأخيرة لبيان أركانه **(المطلب الرابع)**.

المطلب الأول تعريف البحث العلمي

«**البحث**»، لغة، «**طلب الشيء في التراب**» و «**تفتيش**» عنه فيه؛ والتراب الذي يواري ويغطي ويستر المطلوب والمفتش عنه يسمى لغة «**البُحَاثَةُ**». وتتمثل الدلالة المعنوية لمفهوم «**البحث**» إذن في «**الرغبة**» إلى المعلومات والمعارف و «**امتلاكها**» من خلال «**الكشف**» عنها عن طريق رفعها عما يُوَاريها ويُغَطّها ويسترها بغية «**إظهارها**» و «**إبدائها**» و «**الإخبار**» بها و«**الإعلام**» بها.

ويعرف جانب من الباحثين البحث العلمي من خلال بيان مقوماته المتمثلة في كل من، الباحث، وموضوع البحث، وفي الأخير منهج البحث، ويرون بأنه « **عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المتماثلة تسمى نتائج البحث** ».

وبفحص ودراسة التعريف السابق للبحث العلمي نلاحظ، أن لهذا الأخير هدف عام له خمس غايات هي:

(الغاية الأولى) تطويع الأشياء والمفاهيم والرموز لغرض التعميم.

(الغاية الثانية) وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق.

(الغاية الثالثة) وسيلة لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.

(الغاية الرابعة) يهدف إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات والمعلومات المتاحة.

(الغاية الخامسة) لا يقوم – إلا باتباع الباحث في تحقيق هدفه، خطوات المنهج العلمي خاصة من ناحية اختيار المنهج المناسب والأدوات اللازمة والتي تتصف بالصدق والثبات.

كل التعاريف المتعلقة بالبحث العلمي تدور حول فكرة واحدة تؤكد على أنه وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق أو علاقات تسهم في تفسير ظاهرة أو مشكلة بغية الوصول إلى حلول لها.

ومما تقدم معنا يتضح جلياً بأن مفهوم البحث العلمي ليس مرادفاً لمفهوم المعرفة *Knowledge*، فإذا كانت المعرفة حسب بول ريبك *Paul Rybic* هي شكل من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان، وهي نشاط فكري يتضمن جمع وتنظيم وتصنيف المعلومات، والبيانات الموضوعية المشتقة من الظواهر والأشياء المرئية وغير المرئية المحيطة بالإنسان. أي أنها عبارة عن مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية، التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المستمرة والمتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به. أما البحث العلمي *Scientific Research* فهو المعرفة المقسمة على أصناف مختلفة تم التوصل إليها بالاستقصاء الدقيق وباتباع المنهج العلمي الصحيح، مصاغة في قوانين عامة للظواهر الفردية المتعددة، أو تصاغ في نظم فكرية لها مفاهيمها وتعميماتها الشمولية.

لذا فالمعرفة أوسع نطاقاً ومدلولاً وأكثر شمولاً وامتداداً من البحث العلمي، لأن المعرفة تتضمن معارف علمية وغير علمية وتقوم التفرقة بين النوعين على أساس قواعد المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف، فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي في التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر وتحديد العلاقات بينها، فإن المعرفة تصبح حينئذ بحثاً علمياً. وعليه فإن المعرفة المصنفة التي تم الوصول إليها باتباع المنهج العلمي الصحيح، مصاغة في قوانين عامة للظواهر الفردية المتفرقة، تصبح في النهاية مرادفة للبحث العلمي.

المطلب الثاني خصائص البحث العلمي

حدد علماء المنهجية مجموعة من الخصائص التي يتميز بها البحث ليكتسب صفة العلمية، والتي يمكن تلخيصها وعرضها في النقاط التالية:

1- الموضوعية *Objectivity*: والتي تعني إبعاد الباحث كل ما لديه من أفكار وتحيزات مسبقة عن موضوع الدراسة والبحث، بحيث تتم خطوات البحث العلمي بشكل موضوعي غير متحيز، بعيداً عن الآراء والأهواء الخاصة والتعصب لرأي محدد مسبقاً. والغرض من الموضوعية في البحث العلمي هي منع الباحث من الوصول إلى نتائج غير علمية.

2- القابلية لإثبات نتائج البحث العلمي *Verification*: والتي تعني الاستناد إلى حقائق وظواهر أو مشكلات موضوع البحث، والتي تكون قابلة للاختبار والقياس والتأكد منها. وتعني كذلك إمكانية جمع المعلومات اللازمة للاختبار الإحصائي للتأكد من صحة الفرضيات.

3- إمكانية تكرير النتائج *Replicability*: حيث يمكن الحصول على النتائج نفسهاً تقريباً إذا تم اتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وفي الشروط والبيئة نفسها.

4- القابلية للتعميم *Generalization*: بمعنى الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عن طريق دراسة عينة وتعميم النتائج على الحالات المشابهة في المجتمع الأصلي بشرط أن تكون عناصره متجانسة. ويمكن تعميم النتائج على الحالات المشابهة في المجتمع نفسه أو في غيره. وبدون القدرة على تعميم النتائج، يصبح البحث العلمي أقل أهمية وأقل فائدة.

5- التبسيط والاختصار *Parsimony*: بمعنى البساطة في شرح الظاهرة أو المشكلة البحثية، أي التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للجزئيات من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية. وأي تعقيد سواء كان في الأسلوب أو في التحليل فإنه لا يخدم البحث يكون بالنتيجة زائداً عن الدراسة. ولا يجب أن يفهم بأن التبسيط والاختصار مرادفاً لعدم اللجوء إلى التحليل العميق واستخدام النماذج القياسية لدراسة العلاقات.

6- الغية والهدف *Purposiveness*: لا نكون أمام بحث علمي إلا إذا كانت لهذا الأخير غاية وهدف أو غايات وأهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها.

7- القدرة على التنبؤ *Predictability*: بمعنى استخدام نتائج البحث لاحقاً في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة. وتكون القدرة على التنبؤ أكبر في البحوث الكمية والبحوث التي تستخدم النماذج الرياضية والقياسية.

8- المرونة *Flexibility*: بمعنى تناغم وتوائم البحث مع المشـــكلات المختلفة، الأمر الذي يسمح في النهاية للباحث بدراسة ومعالجة الظواهر المتباينة والمتداخلة للمشكلة موضوع الدراسة.

9- التراكمية: ويقصـد بها تراكم المعرفة، فالمعرفة العلمية تقوم على المعرفة التي سـبقتها، حيث يبدأ الباحث من حيث انتهى إليه الآخرون، ومن هنا تنشـأ أهمية الدراسـات السـابقة وإثباتها في بداية البحث.

10- التنظيم: والذي يتجسد في اتباع الباحث لمنهج علمي يبدأ بالملاحظة ووضع الفرضيات واختبارها عن طريق التحري ثم الوصول إلى النتائج.

11- الاســـتنباط *Deduction*: وهو البدأ بالنظريات لاســـتنباط الفرضـــيات منها، ثم جمع البيانات وتحليلها لإثبات الفرضيات ونفيها. بمعنى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء.

12- الاستقراء *Induction*: هو ملاحظة الظواهر والوقائع الملموسة تم تشكيل الفرضيات التي تمثل العلاقات بين الظواهر وجمع البيانات وتحليلها لقبول أو رفض الفرضـــية للتوصـــل إلى التعميم. بمعنى الانتقال من الجزء إلى الكل.

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي

يعتبر مجال البحث العلمي واســـعاً جداً بحيث يغطي جميع مناحي الرغبات الإنســـانية، وتختلف البحوث باختلاف حقولها وميادينها العلمية. ويقســـمها علماء المنهجية إلى العديد من التقسيمات، حسب المعيار المعتمد في التقسيم، لذا سنعرض للتقسيمات الناتجة عن إعمال معيار طبيعة البحث (أولا)، ثم لمعيار الاستراتيجية العامة للبحث (ثانيا)، ثم لمعيار أسلوب جمع البيانات (ثالثا)، ثم لمعيار منهج التفكير (رابعا)، وفي الأخير لمعيار الدرجة العلمية (خامسا).

أولا- التقسيم القائم على معيار الطبيعة: يقســم علماء المنهجية البحوث العلمية حســب معيار الهدف من البحث، إلى بحوث ذات الطبيعة نظرية وبحوث ذات طبيعة تطبيقية:

البحوث النظرية *Pure Research*:هي البحوث التي يقوم بها الباحث من أجل اشباع حاجته للمعرفة، أو من أجل توضـــيح غموض يحيط بظاهرة ما، دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العملي أو الاستفادة منها في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب.

البحوث العملية *Applied Research*:هي البحوث التي يقوم بها الباحث من أجل إيجاد حل لمشـــكلة قائمة، أو التوصـــل إلى علاج لموقف معين، فهو في العادة يبدأ بمشـــكلة علمية في نطاق الأوضاع القائمة التي تواجه الباحث والذي يحصر اهتمامه في علاج تلك المشكلة.

وجه الإختلاف	البحوث النظرية	البحوث العملية
الوسيلة	يعتمد بصورة رئيسية على الفكر والتحليل المنطقي والمادة العلمية الجاهزة والموجودة عادة في المكتبات أو في الأرضيات الرقمية للجامعات	يعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية
الدافع	السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم ومحاولة الوصول إلى تعميمات بغض النظر عن نتائج البحث أو فوائده النفعية	تطبيق النتائج المتوصل إليها لمعالجة المشكلة التي واجهت الباحث
ميدانه	من أفضل ميادن تطبيقه حقل الرياضيات وغيره من الحقول	من أفضل ميادينه علم التسويق والإنتاج وغيرها

غير أن هذا التقسيم لم يسلم من نقد الباحثين، حيث يصفه البعض منهم بأنه خيالي ومثالي إلى حد بعيد، والعبرة في ذلك أن معظم البحوث العلمية تكون في الواقع مزيجاً من النظرية والتطبيق. فالبحث النظري البحت في الرياضيات مثلاً قد لا يؤدي إلى نتيجة مباشرة أو إيجاد حل لمشاكل قائمة، ولكنه يلقي ضوءاً على الأوضاع القائمة ويعتبر أساساً نظرياً تقوم عليه البحوث التطبيقية في ميادين عدة كالهندسة والفلك والميكانيكا.

ثانيا- التقسيم القائم على معيار الاستراتيجية العامة للبحث: تطبيقا لهذا المعيار فإن البحث العلمي ينقسم إلى:

- **البحوث الكمية**، وهي البحوث التي تعتمد وتستخدم الأرقام في تحليل بياناتها.
- **البحوث النوعية**، وهي البحوث الوصفية التي لا تستخدم الأرقام إلا في حدود ضيقة في تحليل بياناتها وتقتصر على مجرد وصف الظواهر أو الأحداث.
- **بحوث المقابلات الشخصية**، حيث تعتمد هذه البحوث على المقابلات الشخصية وتوجيه الأسئلة إلى الأشخاص لاستقصاء المعلومات مباشرة.
- **البحوث المكتبية**، والتي تتم داخل المكتبات وعلى الأرضيات الرقمية للجامعات، والتي يلجأ إليها الباحث طالما لا توجد ضرورة للخروج خارج المكتب وتعتمد على جميع البيانات من الكتب والوثائق .

- **بحوث الوثائق**، وتعتمد هذه البحوث على الوثائق كأساس لاستيفاء المعلومات وخاصة التي تتصل بالأحداث التاريخية أو مسألة الحدود.
- **بحوث الاختبار**، وهي التي تعتمد على الاختبار كوسيلة لقياس المعلومات والبيانات وتستخدم الدرجات كمقياس للتعبير عن دقة نتائج الاختبار.

ثالثا- التقسيم القائم على معيار أسلوب جمع البيانات: تطبيقا لهذا المعيار فإن البحث العلمي ينقسم إلى:

- **بحوث الملاحظة**، حيث تعتمد هذه البحوث على ملاحظة سلوك الأشخاص أو طبيعة الأشياء أو الظواهر الطبيعة.
- **بحوث الاستبيان**، حيث تعتمد هذه البحوث على الاستبيان كطريقة لاستقصاء وجمع المعلومات.
- **بحوث المقابلات الشخصية**، حيث تعتمد هذه البحوث على المقابلات الشخصية وتوجيه الأسئلة إلى الأشخاص لاستقصاء المعلومات مباشرة.
- **بحوث التحليل غير الكمي**، حيث تعتمد هذه البحوث على ملاحظة الباحث لحالات معينة من خلال مدة زمنية محددة وتسجيل هذه الملاحظات بغرض شرح ما قد يحدث.
- **بحوث الوثائق**، وتعتمد هذه البحوث على الوثائق كأساس لاستيفاء المعلومات وخاصة التي تتصل بالأحداث التاريخية أو مسألة الحدود.
- **بحوث الاختبار**، وهي التي تعتمد على الاختبار كوسيلة لقياس المعلومات والبيانات وتستخدم الدرجات كمقياس للتعبير عن دقة نتائج الاختبار.

رابعا- التقسيم القائم على معيار منهج التفكير: تطبيقا لهذا المعيار فإن البحث العلمي يقسم إلى:

- **البحوث الوصفية** *Descriptive Research*، وهي نوعية خاصة من البحوث التي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. وصف ظواهر وأحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.
2. لا تقف البحوث الوصفية عند حد الوصف بل تتعدى ذلك إلى تقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي يتناولها البحث وذلك وقف معايير وقيم معينة.
3. تقديم إقتراحات وتصورات معينة للوصول إلى النتائج التي يبتغيها ويرضاها الباحث وفق المعايير والقيم.

البحوث التاريخية *Historical Research*، وهي نوعية خاصة من البحوث التي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. دراسة المشكلة البحثية من خلال الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة بالاعتماد على المنهج التاريخي.
2. وصف وتسجيل الأحداث والوقائع التي جرت وتمت في الماضي، ومحاولة تحليلها وتفسيرها بغية الوصول إلى تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر بل التنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل.
3. يستعمل الباحث نوعين من المصادر، المصادر الأصلية المتمثلة في الخرائط والأثار والوثائق، والمصادر غير الأصلية المتمثلة في الكتب والمقالات العلمية.

البحوث التجريبية *Experimental Research*، وهي نوعية خاصة من البحوث التي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. دراسة مشكلة البحث من خلال التطبيق على عينة تجريبية بالاعتماد على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفرضيات والتجربة الدقيقة.
2. تعتبر التجربة العلمية الآلية الأساسية للوصول إلى النتائج أو الحلول بالنسبة للمشكلات التي يدرسها البحث التجريبي.
3. يستخدم الباحث إلى جانب ذلك مصادر أخرى في الحصول على البيانات والمعلومات التي يحتج إليها في الباحث.

البحوث الميدانية، وهي نوعية خاصة من البحوث حيث تقوم بدراسة المشكلة البحثية عن طريق:

1. جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية والتجمعات البشرية المعنية بالدراسة.
2. يتم جمع هذه المعلومات بطريقة مباشرة من خلال الاستبيان أو المقابلة أو بالاعتماد على المنهج المسحي.

خامسا- التقسيم القائم على معيار المستوى العلمي: وتسمى أيضاً بالبحوث الدراسية، وهي تختلف باختلاف الحجم والأهداف المتوخاة من الموضوع، وحسب هذا المعيار فإن البحث العلمي يقسم إلى:

البحوث الجامعية، كما هو معروف الأن في معظم جامعات العالم يكلف الطلاب من قبل الأساتذة والمشرفين على دراستهم بإعداد بحوث سنوية، أو بحوث فصلية، وهذه البحوث في المادة التي يتم تحديد عناوينها من قبل الأستاذ المشرف وتكون هذه البحوث غالباً مكملة للمنهج الدراسي الذي يتلقاه الطالب، وفي معظم الأحيان يحدد الأستاذ طول البحث وعدد صفحاته، وكذلك يرشد الطالب إلى نوعية المراجع التي يستعين بها في كتابة البحث.

بحوث الدراسات العليا، هذا النوع من البحوث يكون في الغالب أكثر تخصصاً من البحوث الجامعية، ومن أهمها بحوث الحصول الشهادة العلمية (الماستير، الماجستير، الدكتوراه)، ولأهمية هذه الأنواع يمكن مناقشة طبيعتها كالآتي:

1. بحوث ما قبل التخرج: يطلب من الطالب كتابة بحث علمي قبل تخرجه للحصول على الشهادة العلمية، وفي العادة تكون نوعية هذه البحوث وحجمها مختلف عن البحوث الجامعية التي يعدها الطلبة خلال سداسيات دراستهم الجامعية. وحجم هذه البحوث يتحدد بموجب متطلبات الدراسة والوقت المقرر للحصول على شهادة التخرج. والغرض من هذه البحوث تمكين الطالب في التعرف على مناهج البحث في مجال تخصصه كما أنه تعده لمواصلة الأبحاث مستقبلاً .
2. رسالة الماجستير: عبارة عن بحث يعده طالب الدراسات العليا من أجل حصولع على درجة الماجستير بإعتباره درجة علمية تلي الماستير. ويقوم الطالب تحت إشراف أستاذه المؤطر بإعداد بحثه الذي يتميز بالمواصفات التالية:
   - تستغرق مدة إعداد هذا النوع من البحث مدة أطول لا تقل عن سنة أو سنتين.
   - يتناول هذا النوع من البحث موضوعاً جديداً في أحد فروع المعرفة.
   - يهدف هذا النوع من البحث إلى تصدي الباحث لظاهرة أو مشكلة معينة.
   - يفيد هذا النوع من البحث الباحث في اكتساب تجارب أوسع في البحث والتحقيق.
3. أطروحة الدكتوراه: لحصول الطالب على شهادة الدكتورا تشترط الكثير من الجامعات أن يعد أو ينجز الطالب بحث يسمى في العادة بالأطروحة، ولا تقل مدة إعداده عن ثلاث سنوات. ويقوم الطالب بإعداد خطة بحث وتحرير موضوعه تحت إشراف أستاذ متخصص، وبعد الانتهاء من تحرير موضوع البحث تناقش الرسالة علناً من قبل لجنة متخصصة لا تقل عن خمسة بمن فيهم المؤطر. ويتميز هذا النوع من البحوث بالمواصفات التالية:
   - العمل على إثراء المعرفة الإنسانية بما تقدمه هذه النوعية من البحوث من نظريات جديدة وأفكار مبتكرة تطور المعرفة وتدفع بها إلى الأمام.
   - تنمي قدرة الطالب على القيام بأبحاث متجددة خلال مساره العلمي.
   - إعداد الأطروحة يعتمد على مراجع أوسع وبراعة في التحليل وتنظيم أعمق لتكون عنواناً لصاحبها، وتدل على مدى استقلاله في البحث ومقدرته على الإنتاج العلمي.

البحوث الأكاديمية المتخصصة، يقوم الأساتذة والباحثون إلى جانب القيام بمهامهم البيداغوجية - التدريس والإشراف- بالمساهمة في الأبحاث والتأليف. كما أن كل الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس تشترط أن يقوم الأستاذ الجامعي بعمل أبحاث ابتكارية في مجال تخصصه، وفي معظم

الأحيان تقوم الجامعة بنشر معظم الأبحاث بكل الوسائل المختلفة، وكثيراً ما يتم نشر هذه الأبحاث في الدوريات والمجلات المتخصصة.

المبحث الثاني مفهوم منهج البحث العلمي

لا تستقيم دراسة مادة المناهج إلا بتعريف المنهج العلمي **(المطلب الأول)**، ثم عرض أصنافه وتقسيماته **(المطلب الثاني)** ثم تحديده بين الوحدة والتعدد **(المطلب الثالث)**، ثم بيان إمكانية تطبيقه في مجال الدراسات القانونية **(المطلب الرابع)**.

المطلب الأول تعريف منهج البحث العلمي

تعريف المنهج العلمي يستوجب في البداية الوقوف على بيان مدلوله **(الفرع الأول)**، ثم المرور إلى عرض خصائصه **(الفرع الثاني)**، وفي الأخير تمييزه عن المفاهيم المجاورة له في المعنى **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول مدلول منهج البحث العلمي

ثمة أسئلة مهمة تواجه الباحث الذي يتصدى لدراسة المناهج في العلوم الاجتماعية والقانونية، لعل أهمها صياغة مدلول شامل لمصطلح « المنهج » في ظل ما عبرت عنه ببراعة ودقة متناهيتين الأستاذة *Mathieu Guidere* مادلين غراويتز بقولها « **لا نستطيع إلا أن ندهش من الفوضى التي لا حدود لها في هذا الميدان** ».

« **المنهج** » أو «**المنهاج** »، لغة: «**المسلك**»؛ يقال « **نَهَجَ** » فلانُ الطريق بمعنى « **سَلَكَهُ**». والطريق الذي يُسلَكَ ينبغي أن يكون «**بَيّناً**»، من جهة و«**واضحاً**» من جهة ثانية و«**مستقيماً**» من جهة ثالثة. منهج أو منهاج وهو الطريق المستقيم الواضح، ومنه نهج الطريق بمعنى « أبانه وأوضحه وسلكه».

إن **نَهَجَ** الطَّريق	إن **مَنْهَجَ** الطريق	إن **النَّهْجَ**
هو **بَيَانُهُ**	هو **وَضَحُهُ**	هو **الطريق المستقيم**

يستخدم مفهوم «**المنهاج**» منطقيّاً، للدلالة على «**المسلك النظري**» متى كان متصفاً بـ «الاستقامة» و «**الوضوح**» و«**البيان**».

وفي هذا يقول الله تعالى ﴿ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ سورة المائدة: الأية 48.

وفي خطابنا المعرفي تُوضَع لفظة منهج كمقابل سديد للفظة *Method* في الإنجليزية، و *méthode* في الفرنسية و *die Methode* في الألمانية، وسائر البدائل في اللغات الهندوأوروبية، وهي تعني الطريقة والمنهج، وتعود أصولها إلى اللغة الإغريقية (μέθοδος methodos)، حيث إستعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر، كما نجدها كذلك عند أرسطو أحيانًا كثيرة بمعنى بَحَثَ، والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدل على الطريق، أو المنهج المؤدي إلى الغرض المطلوب الخال من المصاعب.

ولم تكتسب الكلمة معناها الاصطلاحي الذي يفهم منها الأن إلا في بدايات النهضة الأوروبية، حيث أخذ المناطقة يعنون بالمنهج بإعتباره جزء لا يتجزاء من أجزاء المنطق، فلفتوا الأنظار إلى أهمية المنهج وإن لم يصلوا حينذاك إلى تحديد علمي دقيق للمنهج الذي تتطلبه البحوث العلمية الجديدة بإجراءاته التجريبية وأسسه الفلسفية، ولكن الكلمة أصبحت تعني على كل حال « **طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم** ».

أستناداً على ما سبق من معان لغوية لمدلول كلمة « نهج » في المعاجم والقواميس اللغوية، يستخدم علماء المنهجية المعاصرون مصطلح « المنهج العلمي »، فقد عرفه علي عبد الرحمن بدوي بأنه « **الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة، وعن طريق مجموعة من القواعد العامة، التي تسيطر على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتجة معلومة** ». ويضيف إلى أنه « **علم التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون غير عارفين بها** ». أما جمال زكي ومن معه فيرون بأن المنهج العلمي هو «**الوسيلة التي عن طريقها يمكن الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق، في أي موقف من المواقف، ومحاولة إختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتقييمها لنصل إلى ما يطلق عليه إصطلاح نظرية، وهي هدف كل بحث علمي** ».

أما صالح بن حمد العساف فيعرف المنهج العلمي بأنه « **الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة أو طائفة من القواعد التي تهمين على العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول عن طريق ذلك إلى نتائج معلومة** ». وغير بعيد عن هذا التعريف ترى مادلين غراويتز *Mathieu Guidere* بأن المنهج العلمي هو « **مجموعة الخطوات التي تتبعها الفكر الإنساني لإكتشاف وإثبات حقيقة علمية** ».

أما المنهج العلمي عند المشتغلين بالمنهجية في حقل علوم القانونية فإنه لا يخرج عن نطاق التعاريف العامة السابقة، حيث عرفه مصطفى البنداري بأنه « **الطريق الذي يسلكه الفرد بغية الوصول إلى مبتغاه**»، أو « **السبيل الذي يهتدي به الإنسان بطرق علمية تتسق مع الواقع لإدراك طبيعة الحقائق التي تخفى عنه** . ومفاد ما سبق كله أن المنهج يعد أحد أركان البحث العلمي، ويقصد به: البحث والتفتيش أو التحري والتنقيب عن إشكالية ما، وذلك بغية الوصول إلى الحقيقة، وفق أسس علمية محددة.

وما يلاحظ على التعريفات السابقة أنها تكاد تكون متقاربة، كونها تنطلق من فكرة أساسية تتمثل في إعتبار المنهج أسلوب للتفكير المنظم، يعتمد على الملاحظة العلمية وعلى الحقائق والأرقام والبيانات، في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، دراسة موضوعية بعيدة عن الميول الشخصية أو المصالح الذاتية، بغرض الوصول إلى تفسيرها وتحليلها وفي النهاية التنبؤ بها، والوصول إلى عدد من القوانين العامة التي تعزز مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية مستقبلاً.

الفرع الثاني خصائص منهج البحث العلمي

طرحت التعريفات السابقة للمنهج العديد من الأفكار المرتبطة بطبيعته والمفاهيم المتصلة به، والأهداف المتعلقة به. وقد أشارت هذه التعريفات إلى عدد من الخصائص التي حددها علماء المنهجية والتي نوجزها كما يلي:

(أولا)- **الابتكار**: طريقة منظمة للتفكير والعمل والتي تقوم على الملاحظة والحقائق العلمية وتشمل مجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة.

(ثانيا)-**الموضوعية**، الإبتعاد عن التحيز والاتجاهات والميول الشخصية للباحث العلمي في مجال البحث الاجتماعي والقانوني، لذا يجب على الباحث أن يتحرى الدقة في الآراء السابقة، ولا يحق له أن يصدر أحكام مسبقة بل عليه أن يعتمد كلية على أساليب المنهج العلمي وخطواته الأساسية.

(ثالثا)- **الديناميكية والمرونة والقابلية للتعدد والتنوع**، بمعنى أن المنهج وأدواته قابلة للتعديل والتغييرفي أي وقت من الأوقات، بإستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة. ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تواجه الباحث في نطاق الدراسات الاجتماعية والإنسانية والتي ترجع إلى:

(أ) تعقد الظواهر الاجتماعية ولما كان الإنسان هو محور الدراسات الاجتماعية فإن سلوكه يتغير نتيجة تأثره بعوامل نفسية لدرجة أنها تربك الباحث الاجتماعي.

(ب) عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية بمعنى عدم وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة والقياس كما هو الحال مع العلوم الطبيعية.

(ت) فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتوزعها على أكثر من تخصص وحقل علمي.

(ث) صعوبة دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيداً عن الأهواء والعواطف الشخصية.

(رابعا)- التثبت، إمكانية التثبت من صحة نتائج البحث العلمي في أي وقت من الأوقات، وهذا بإستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة.

(خامسا)- التعميم، حيث يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية ليستفاد منها في دراسة ظواهر أخرى مشابهة.

(سادسا)- القدرة على التنبؤ، فأساليب ومناهج البحث العلمي قادرة على وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الظواهر المدروسة في المستقبل.

(سابعا)- الجمع، يجمع المنهج العلمي بين الاستنباط والاستقراء أي بين الفكر والملاحظة، لأن ظيفة الاستقراء هي الملاحظة للظواهر وتجميع البيانات عنها بهدف الوصول إلى تعميمات حولها، أما الاستنياط فينطلق من النظريات ويستنبط منها الفروض ثم ينتقل بها إلى علم الواقع بحثاً عن البيانات لاختبار صحة هذه الفرضيات.

الفرع الثالث تمييز منهج البحث العلمي عن بعض المفاهيم المجاورة له

لا بد أنْ نوضِّح أنَّ هناك فرقًا حسب ما يذهب إليه العديد من الباحثين بين المنهج والمنهجية التي يتبعها الباحث في بحثه (أ)، وبين المنهج وعلم المناهج (ب).

(أولا)- التمييز بين المنهج والمنهجية: مما تقدم تبين معنا بأن المنهج هو الطريق المتبع في الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، وأمَّا المنهجية، فهي « **عبارة عن قواعدَ معينة ومحددة يختطُّها الباحث في إطار المنهج المختار، أو بمعنى آخر هي التطبيق الفعلي للمنهج من خلال آلياته المتعدِّدة، أو هي آليات المنهج** » . وترتب على هذا التمييز العديد من النتائج التي نلخصها في النقاط التالية:

(أ)- المنهجية مثل المنهج، وصفية لأنها تبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم، لكنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه لأنها تقدم للباحث مجموعة من الوسائل والتقنيات الواجب إتباعها (كأن تقدم للباحث على سبيل المثال النسب الرياضية والوسائل الاحصائية التي تساعده على

معرفة سياسة المؤسسات المالية الدولية في تقديم القروض للدول المتعثرة وهل هي ثابتة أم تتغير حسب الدولة الطالبة للقرض).

(ب)- يختلف المنهج من علم إلى أخر، فالاقتصاد له مناهجه كما للدراسات الأدبية مناهجها، وكذلك للعلوم السياسية والتاريخ، أما المنهجية فواحدة عموماً في كل تلك الحقول والتخصصات العلمية.

(ت)- إن المنهج المستعمل في الدراسة عادة ما ينتقد لأنه غير أنسب للدراسة أو لأنه غير قادر على الاحاطة بجزئيات الظاهرة الاجتماعية موضوع البحث، أما المنهجية فهي عبارة عن معايير وتقنيات يجب الالتزام بها لتوفير الجهد، وترشيد الوقت، وتسديد الخطى على الطريق العلمي الصحيح.

(ث)- لما كان المنهج يرتبط بالاستدلال والاستنتاج فهو في تطور مستمر وتعديل من حين لأخر، والعلم الذي يتكفل بهذه الوظيفة التطويرية هو علم المناهج، أما المنهجية – فأضحت عموما- جملة من القواعد الثابة والمستقرة.

(ثانيا)- *التمييز بين المنهج وعلم المناهج:* سبق أن بينا أن المنهج يعد أحد أركان البحث العلمي، وأنه يقصد به :التفتيش والتحري والتنقيب عن إشكالية ما، وذلك للوصول إلى حقيقتها وجوهرها. والمنهج نوعان التلقائي والتأملي. فبينما يقوم المنهج الأول على التلقائية واللاشعور، يقوم الثاني على التأمل والشعور، وهو ما يمثل جزءاً من المنطق، وهذا ما يركن إليه عند تناول فكرة البحث المنهجي.

ويطلق على العلم الذي يقوم بالبحث في وسائل الوصول إلى الحقيقة علم المناهج وعرفه علماء المنهجية بأنه « **عبارة عن العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة** » .

المطلب الثاني تصنيف منهج البحث العلمي

يعتمد تصنيف المناهج عادة على معيار محدد يتم بمقتضاه تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعات أو أصناف حسب الخصائص المشتركة التي تجمع بينها، ومن ثم تختلف التقسيمات والتصنيفات بين علماء المنهجية. ولكثرة وتنوع التصنيفات فإننا ندرس البعض منها، حيث نتعرض لكل من تقسيم هويتني **(الفرع الأول)**، ثم لتصنيف ماركيز **(الفرع الثاني)** ، وفي الأخير لتصنيف كل من جود وسكيتس **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول تصنيف "هويتني Whitney"

يرى "هويتني *Whitney*" أن المنهج يرتبط بالعمليات العقلية اللازمة لحل مشكلة من المشاكل، وهذه العمليات تتضمن وصف الظاهرة أو الظواهر المتعلقة بالمشكلة، بما يشمله هذا الوصف من المقارنة والتحليل والتفسير للبيانات والمعلومات المتوفرة، وذلك حتى تكون دراسة المشكلة بشكل شامل وكامل، وهذا لتكون النتائج أقرب ما تكون إلى الصحة والثقة. وعلى ذلك فقد وضع "هويتني *Whitney*" التصنيف الموالي لمناهج البحث العلمي:

(أولا)- المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها للوصول إلى تعميمات مقبولة، و يتضمن هذا المنهج أشكالاً كثيرة هي:

(أ) المسح.

(ب) دراسة الحالة.

(ت) تحليل الوظائف والنشاطات.

(ث) الوصف المستمر على مدى فترة طويلة - بمعنى دراسة تتبعية لمراحل معينة من مراحل تطور موضوع البحث، مثل البحث في تطور مفهوم العقد المدني.

(ج) البحث المكتبي والوثائقي – حيث لا يقف البحث المكتبي على تحديد قوائم ببليوغرافية، إنما يمتد ليتضمن تقييم الحقائق المتعلقة بموضوع البحث ومقارنتها وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بشأنها-.

(ثانيا) – المنهج التاريخي: يعتمد الباحث في هذا المنهج على الوثائق ونقدها وتحديد الحقائق التاريخية، وبعد مرحلة التحليل هذه ، ينتقل الباحث إلى مرحلة أخرى هي التركيب، حيث يتم الجمع بين هذه الحقائق وتفسيرها -وذلك من أجل فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية- .

(ثالثا) – المنهج التجريبي: يعتمد هذا المنهج على ضرورة التحكم في مجموعة من المتغيرات وقياس التغيير الذي يطرأ عليها، ويشتمل هذا المنهج على عاملين أساسيين:

(أ)- الحقائق أو الوقائع الدقيقة.

(ب)- الإستدلال التجريبي الذي يساعد في التعرف على عموميات أو نظريات معينة تحكم هذه الظواهر.

وينقسم المنهج التجريبي إلى بعض المناهج الفرعية الأخرى التي نذكر منها:

المنهج الفلسفي: يهدف هذا المنهج إلى نقد الخبرة البشرية من ناحية الإجراءات المتبعة في الوصول إليها وفي مضمون هذه الخبرة أيضاً.

المنهج التنبؤي: يسعى هذا المنهج إلى الكشف على الطريقة التي تسلكها أو تتبعها متغيرات معينة في المستقبل.

(رابعا) – المنهج الاجتماعي: ويهدف إلى دراسة حالات من العلاقات البشرية المحددة كما يرتبط بتطور الجماعات البشرية.

الفرع الثاني تصنيف «ماركيز *Marquis* »

يرى «مركيز *Marquis* » أن مناهج البحث الرئيسية في العلوم الاجتماعية والإنسانية ستة أنواع هي على النحو التالي:

(أولا)– المنهج الانثروبولوجي: يقوم هذا المنهج أساساً على الملاحظة الميدانية فيختار الباحث للدراسة قبيلة أو مجتمعاً ما، ثم يبدأ بفحص المصادر المكتبية كما يقوم بمقابلة أعضاء الإرساليات والرحالة العائدين من ذلك المجتمع لأخذ البيانات التي تفيده في دراسته. ويذهب الباحث شخصياً إلى الميدان لإجراء الملاحظات المباشرة لعادات الأفراد وتقاليديهم ومعتقداتهم وأوجه نشاطهم ويقوم بتدوينها دون تحيز. و يرى «مركيز *Marquis* » أن خطوات المنهج العلمي لا تكتمل في هذا المنهج، لأن هذا المنهج لا يضع الفروض ولا يحاول اختبارها.

(ثانيا)– المنهج الفلسفي: يهتم هذا المنهج بصياغة الفروض من أجل الوصول إلى تعميمات نظرية، وما يؤخذ على هذا المنهج صعوبة قياس مفاهيمه ونتائجه بالملاحظة المباشرة نظراً لأنه لا يعتمد على التجربة.

(ثالثا)– منهج دراسة حالة: يعتمد هذا المنهج على الملاحظة التمهيدية والإفادة من النظريات في مجال التطبيق. وعلى الرغم من أن منهج دراسة الحالة لا يقدم النموذج العلمي المتكامل إلا أن «مركيز *Marquis* » يراه ذا أهمية كبيرة إذا أمكن الحصوص على البيانات ومقارنتها.

(رابعا)– المنهج التاريخي: هو أحد مناهج العلوم الاجتماعية ذلك لأن الملاحظات في الماضي لها نفس مكانة الملاحظة في الحاضر، والتاريخ قبل كل شيء هو اختبار الحوادث الماضية والتأليف بينها وتفسيرها. ولذلك نكون أقرب إلى الحق لوا إعتبرنا المنهج التاريخي يقع في الخطوة التي تطبق النظرية العلمية على أحداث الماضي .

(خامسا)- منهج المسح: ينتقد «مركيز *Marquis* » عملية المسح لأنها ليست مصدراً خصباً لبناء الفرضيات الجديدية، على الرغم من أنه يتيح إمكانية الوصول إلى التعميمات في دراسة المسح كما تبين البحوث التي إستعملت هذا المنهج.

(سادسا)- المنهج التجريبي: وهو أكثر المناهج تمييزاً للعلم، ومثال للبحث الذي يستهدف التحقيق من صحة الفروض. ويرى «مركيز *Marquis* » أن استخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية لا يزال محدوداً باستثناء علم النفس، حيث زاد الاهتمام بهذا المنهج وتنامت تطبيقاته وتزايدت. وبدأ استعمال المنهج التجريبي في علم النفس منذ منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا حين انشأ «فونت» أول معمل لعلم النفس في مدينة بون سنة 1879 وبدأ علم النفس منذ ذلك الحين يأخذ مكانه بجوار العلوم الطبيعية لذا فقد استعار منهجها في البحث ودراسة السلوك دراسة تجريبية تلتزم بخطوات المنهج العلمي وذلك بقصد ضبط السلوك والتحكم فيه والتنبؤ به. إن المنهج التجريبي عبارة عن إجراء بحثي يقوم الباحث فيه بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة ، حيث يتحكم في بعض المتغيرات ويقوم بتحريك متغيرات أخرى حتى يستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، أي أن المنهج التجريبي هو محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة.

الفرع الثالث تصنيف « جود وسكيتس *Good and Scates* »

صنف « جود وسكيتس *Good and Scates* » مناهج البحث العلمي إلى ستة أصناف هي على النحو التالي:

(أولا)- المنهج التاريخي: ويستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية المعاصرة.

(ثانيا)- منهج دراسة الحالة والدراسات الأكلينيكية: يعرف بأنه ذلك المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً. ويقوم أساساً على التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها الوحدة، وذلك لقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة.

(ثالثا)- المنهج التجريبي: يعتبر من أقرب مناهج البحث العلمي قدرة على حل المشاكل بالطريقة العلمية، والتجريب سواء تم التجريب في المخبر أو المعمل أو في قاعة الدراسة أو في أي مكان آخر.

(رابعا)- المنهج الوصفي: بما يتضمن من دراسات وصفية عامة وأخرى تحليلية، ثم الوصول في المرحلة النهائية للتصنيف.

(خامسا)- دراسات النمو والتطور والوراثة: ويسمح هذا المنهج بتحقيق ثلاثة أهداف بحثية تتمثل في:

(أ)- اختبار الافتراضات المنبثقة من نظرية وإذا كانت نتائج البحث تتفق والافتراضات اكتسبت النظرية قيمتها الحقيقية، أما إذا كان البحث لا يعزز الافتراضات، فإننا نبدأ في التشكيك في النظرية أو في صلاحية البحث لاختيار الافتراضات. ووظيفة البحث هذه هامة في تحديد عمومية النظرية، والدرجة التي تستطيع بها النظرية تفسير السلوك في أكثر من موقف معين، أو مع أكثر من عينة.

(ب)- إيجاد افتراضات جديدة حول السلوك والنمو: يساعد البحث على تطوير النظرية وتحديد أبعادها، وقد يؤدي البحث إلى تركيبات جديدة تتصل بالنظرية المعنية أو النظرية الجاري اختبارها، وبذلك فإن البحث يساعد على تطوير النظرية باقتراح كيفية تحسينها، وبهذه الطريقة يعتبر البحث أداة حاسمة لتعيين الاتجاهات التي يجب أن تغيّر إليها النظريات.

(ج)- المساعدة على تفسير السلوك والتنبؤ به: من خلال البحث نستطيع تحديد صلاحية البيانات النظرية كتفسير لسلوكٍ ما، أو استخراج تنبؤات تجعلنا في موقف أفضل لتحديد الظروف اللازمة لإحدث سلوك معين.

(سادسا)- المنهج الوصفي: يشمل أساليب تجميع البيانات ثم الإستبيان والمقابلة ثم الملاحظة وأساليب التقييم وتحليل المحتوى، ودراسة الجماعات الصغيرة.

يلاحظ من إستعراض التصنيفات الثلاثة السابقة لمناهج البحث العلمي مدى تنوعها وإختلافها، حيث لا يوجد منهج أو طريقة واحدة يمكن أن تطبق في كل البحوث، بل يتوفر عدد كبير من مناهج البحث التي يمكن الإختيار من بينها وتطبيقها على البحوث التي يعدها الباحثون عند محاولتهم التغلب على المشاكل التي تعترض حياتهم.

المطلب الثالث مناهج البحث العلمي بين الوحدة والتعدد

تتعدد مناهج البحث العلمي لكن هل هذا التعدد مرتبط بتعدد سابق يتمثل في تعدد العلوم وإنقسامها إلى علوم طبيعية وعلوم إنسانية؟ الواقع أن مناهج البحث العلمي تتباين وتعدد باختلاف الاختصاصات العلمية وتفرعها، إلا أن هذا الأمر قد يبدو غير منطقي في ظل ركون كافة المناهج

(مهما اختلفت العلوم وتشعبت تفرعاتها) إلى العقل البشري، وهذا ما استتبع القول إن الفصل الجامد بين المناهج المختلفة يكاد يكون مستحيلا.

وتطبيقاً لذلك فقد ذهب البعض إلى أن اختيار المنهج البحثي يتوقف على الموضوع، فحال كون الموضوع متعلقا بمبادئ عامة للتطبيق على الجزئيات، فإنه من الواجب اتباع المنهج الاستدلالي . أما حال كون الموضوع متعلقا بعلاقات متشعبة ومتشابكة، فإن الأمر لا يكون بذات اليقين لذا يجب افتراض فروض محددة وتجربتها، وهذا ما يعرف بالمنهج الاستقرائي.

وتجدر الإشارة – هنا - إلى أن كلا المنهجين متقاربان في الاستقراء والافتراض، إذ يذهب كلا المنهجين لهذه الأساليب من أجل الوصول إلي التحقق من النتائج المستخلصة، إلا أن الاختلاف يبدأ عند الوصول إلى المبادئ بتباين العلوم، فالمبادئ لدى الرياضي تكون مطلقة إذ تطبق على الواقع كما هي، أما الباحث التاريخي- وسائر فروع العلوم الاجتماعية- فيظل المبدأ لديه نسبيا مؤقتاً بثبات الظروف.

وحقيقة القول إن المناهج العلمية تتكامل فيما بينها، وذلك بالرغم من تباينها الذي قد يوحي بعدم إمكانية اللجوء إلى أكثر من منهج وخاصة في الدراسات القانونية. كما أنه من الصعوبة الارتكان إلى منهج بحثي بصورة منفردة في تناول إشكالية ما، وقد ثبت بتباين العلوم ضرورة الاستعانة بأكثر من منهج بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، بحيث يتم اختيار منهج رئيسي، وآخر ثانوي يتم الركون إليه لسد احتياجات المنهج الرئيسي.

وتطبيقاً لذلك في مجال الدراسات القانونية نجد أن هناك علاقة وثيقة بين المناهج البحثية، حتى أن بعض أكبر فقهاء القانون الإجرائي قال بأن « **جهد يوم في التأصيل ينبغي أن يسبقه جهد عام من التحليل، وأن التأصيل بدوره مقدمة ضرورية لتحليل جديد**» . فالمناهج تتكامل بغية الوصول إلى الحقيقة، كل ما في الأمر أن البدايات تختلف من منهج لآخر، فبينما نجد أن منهجا ينطلق من القواعد أو المبادئ العامة وصولاً إلى التطبيق على الجزئيات، نجد آخر ينطلق من الجزئيات لوضع قواعد عامة.

المطلب الرابع تطبيق المنهج العلمي في مجال الدراسات القانونية

يثور التساؤل عن مدى إمكانية تطبيق المناهج العلمية في مجال البحوث والدراسات القانونية، ومبعث السؤال يعود إلى أن القانون يندرج ضمن البحث في الظواهر الاجتماعية، بحيث يكون الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه محل البحث، وهذا ما يمثل صعوبة بشأن الملاحظة والتجربة. وقد أسست صعوبة تطبيق المناهج العلمية على الدراسات القانونية على فكرتين هما:

عدم موضوعية الباحث، إذ أن الباحث - باعتباره إنساناً - جزء لا يتجزء من الدراسة الاجتماعية، كما أنه منغمس في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذا ما يودي به إلى التأثر والتأثير بالدراسة، ومن ثم يفقد جزءًا من حياديته على أقل تقدير.

خصوصية الظاهرة الاجتماعية، وتتجلى هذه الخصوصية في العديد من النواحي، المتمثلة في:

الناحية أولي: تتسم هذه الظاهرة بعدم الاستقرار والتغير، فنظراً لكون الإنسان ونشاطه هو محل الدراسة فإنه من المنطقي تغير المعطيات، وذلك لكون الإنسان يسعى للتغيير دائما، ولكونه خاضعا للعديد من المتغيرات، كالظروف النفسية والاجتماعية.

الناحية الثانية: من الصعوبة تطبيق منهج الملاحظة والتجربة على النشاط الإنساني، إذ إن الظواهر الاجتماعية غالبيتها تتسم بكونها معنوية، فضلاً عن صعوبة تكرارها بذات الظروف، إذ تختلف الظروف بتغير الزمان والمكان.

الناحية الثالثة: ونتاجاً لهذه الصفات تتسم القوانين بصدد الدراسات الاجتماعية بعدم الدقة، إذ أن المجتمعات تتباين وتتسم بعدم الاستقرار، وهذا ما يستتبع عدم خضوع الدراسة لمبدأ الحتمية ولا تكون نتائجها صحيحة في كل الظروف والأحوال.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أنه من الضرورة التأكيد علي صيرورة تطبيق المناهج العلمية في الدراسات القانونية أمراً حتمياً، فمن المتصور الوصول لقوانين اجتماعية تتسم بالشمول، وذلك في ظل الحرية الأكاديمية المعترف بها للباحثين والأسس العلمية السليمة التي يتبعونها، كما أنه من اللازم عدم تطبيق المصطلحات كما هي في كافة العلوم، بحيث إن مفهوم المصطلح قد يتغير من علم لآخر، وهذا ما قد ينطبق على منهج التجربة والملاحظة.

وتطبيقاً لذلك فإن استخدام المناهج البحثية في مجال الدراسات القانونية أدى إلى الوصول إلى قواعد عامة، كما مكن القضاء من إصدار أحكام تتسم بالمنطق والإقناع، كما أن بعض فروع القانون أمكن استخدام المنهج التجريبي بها، ومثال ذلك إستعمال التجربة والملاحظة وتطبيقهما في نظام جديد للحوافز في مجال القانون الإداري.

الفصل الثاني مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية

تتعدد مناهج البحث العلمي نظرًا لاختلاف التخصصات العلمية وتنوع المدارس في كل تخصص، كما تتنوع وتختلف تسميات المنهج الواحد، وقد تنوعت أساليب ومعايير تصنيف المناهج. وثمة مؤلفات أفاضت في شرح هذه التصنيفات وبين أسباب الاختلاف بينها على المستوى العام - أي على مستوى كل العلوم الطبيعية والاجتماعية – وعلى مستوى المعارف المتخصصة، لكن ما يجب التأكيد عليه أن مجمل هذه التصنيفات للمناهج البحثية تشترك في قواعد متفق عليها هي أسس عمل هذه المناهج والمنطق النظري لأثرها في البحث العلمي.

وتعتبر التصنيفات والتقسيمات المختلفة لمناهج البحث العلمي من قبيل التقريب بينها وتسهيل دراستها، ولا تعني على الإطلاق وجود حدود فاصلة بينها؛ فقد تتداخل بعض المناهج مع بعضها في بعض الجزئيات، كما يستلزم بعضها الآخر تطبيق منهج إضافي يتوقف عليه جودة معالجة المسألة موضع الدراسة أو دراسة مسائل مرتبطة بها. والمهم في الأمر أن يكون الباحث أو الطالب مدركًا في كل مرحلة من مراحل البحث ما المنهج الذي يعتمده وما المتوقع أن يحققه من خلاله، ومتى يعتمد على أكثر من منهج لمعالجة مسائل جزئية ترتبط بالمسألة الأصلية موضوع البحث.

ونتيجة لتعدد تصنيفات وتقسيمات مناهج البحث العلمي فإن الدراسة تعتمد على التصنيف الذي يقسم المناهج إلى قسمين؛ **(الأول)** يتعلق بالعمليات العقلية، **و(الثاني)** يتعلق بالعمليات الإجرائية. وأساس هذا التقسيم هو المعيار العقلي المتمثل في العمليات العقلية التي توجهها أو التي تسير على أساسها الدراسة، وتبعاً لهذا المعيار فإنه يمكن تقسيم المناهج إلى:

المبحث الأول: مناهج عقلية

المبحث الثاني: مناهج إجرائية

المبحث الأول مناهج البحث العلمي العقلية

المناهج العقلية فهي « **تلك المناهج التي تتخذ من التفكير العقلي أساساً لها** »، أي أنها المناهج التي تسمح بحصول المعرفة عن طريق الاستدلال أي طالب الدليل. ويعد الاستدلال عملية منطقية تستنتج فيها صحة أشياء ناتجة عن التسليم بصحة قضية أخرى، فهو« **عملية منطقية ينتقل فيها الفكر من قضية مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة**». لذا يمكن القول بأن الاستدلال هو الانتقال مما هو معلوم إلى ما هو مجهول، لأنه يتضمن عدة عمليات مجردة، تؤسس على معلومة مؤكدة في نزاع وتطبيقها على واقعة أخرى.

ويتخذ الاستدلال صورتين، **أولاهما** الاستنباطي، **وثانيتهما** الاستقرائي، كما قد يكون الاستدلال مباشراً، وذلك في الأمور التي يتوصل إليها الباحث من خلال قضية واحدة معلومة بلا توسط قضية أخرى، وقد يكون غير مباشر وذلك في الأمور التي يتوصل إليها الباحث من خلال عدة قضايا. لذا فإن دراسة المناهج العقلية تتطلب البحث في كل من المنهج الاستقرائي **(المطلب الأول)**، ثم المنهج الاستنباطي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول المنهج الاستقرائي

يسمى المنهج الاستقرائي *La méthode inductive* أيضاً بالمنهج التجريبي أو التأصيلي، ويعتبر من أهم مناهج البحث العلمي التي عرفت منذ عدة قرون وبالأخص عند أهل المنطق. ولهذا المنهج مكانة كبيرة في نطاق البحث في مجال القانون، لما يحدثه من أثر في مجال الدراسات التي يعدها الباحثين، خاصة في مجال الدراسات المقارنة بين القانون والوطني والقوانين الأجنبية. والتوظيف الجيد للمنهج الاستقرائي من طرف الباحثين في مجال القانون يستوجب معرفتهم لمفهوم هذا المنهج **(الفرع الأول)**، والأهداف التي يحققها **(الفرع الثاني)**، والخطوات التي يقوم عليها هذا المنهج **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول مفهوم المنهج الاستقرائي

لا يمكن تحديد وضبط مفهوم المنهج الاستقرائي إلا بتعريفه (أولا)، وتميزه عن الاستنباط (ثانيا)، وبيان أنواعه (ثالثا).

(أولا)- *تعريف المنهج الاستقرائي*: المنهج الاستقرائي هو عبارة عن العملية التي على أساسها يرتقي الباحث من الحالات البسيطة أو الجزئية إلى القواعد والكليات الكاملة والعامة في آن واحد، ويمكن استعمال هذا المنهج في كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. ويعرف جانب من الفقه المنهج الاستقرائي بأنه« **الوصول إلى حكم الكل من خلال حكم الجزء، فهو يعنى استقراء أو ملاحظة حكم الجزئيات للوصول إلى حكم الكليات، فهو منهج تصاعدي من الجزء إلى الكل**».

والباحث حينما يستعين بالمنهج الاستقرائي لمعالجة موضوع معين يبدأ بتدقيق الملاحظة والتأمل في التطبيقات أو الجزئيات المشابهة المتعلقة بموضوع بحثه، ويدون ملاحظته حولها أولاً بأول، ويضع عدة افتراضات، كقواعد عامة، تربط بين المتشابهات من بين هذه التطبيقات أو الجزئيات، ويطبق هذه القواعد على هذه التطبيقات، فإذا أثبت التطبيق صحة القاعدة قام بصياغتها وتعميمها على التطبيقات المماثلة والموجودة بين يده، والتي جمعها أثناء إعداده لبحثه. وتتضح قيمة البحث عندما يتم استعمال المنهج الاستقرائي لأنه لا يقف بالباحث عند مرحلة التحليل والتفسير لبعض الأحكام الجزئية، بل يجعله يتجاوز ذلك ليصل به إلى مرحلة جمع شتات الأفكار الجزئية لموضوع بحثه وردها إلى مبدأ عام.

تطبيقاً لما تقدم فإن المنهج الاستقرائي في مجال الدراسات القانونية يختلف عن مجرد جمع النصوص القانونية وتطبيقتها من طرف الباحثين، بل يهدف إلى جمع الأصول الجزئية والمفترضة من الناحية العلمية للمسألة محل البحث تحت حكم عام وكلي، بقطع النظر عن تعلق تلك الجزئيات بنص قانوني أو عدم تعلقها بهذا النص القانوني.

(ثانيا)- *تمييز الاستقراء عن الاستنباط*: يفهم الفرق بين الاستنباط والاستقراء من خلال حيثيتين هما:

الحيثية الأولى؛ مبدأ الاستدلال في كل منهما، فالاستنباط يبدأ بالعامّ لينتهي إلى الخاصّ، أما الاستقراء فيبدأ بالخاصّ لينتهي عند العام، وهذا مأ أبرزه أحمد باقر الصدر بقوله: « **يعتبرُ السير الفكري في الدليل الاستقرائي معاكساً للسير في الدليل الاستنباطي الذي يصطنع الطريقة القياسية، فبينما يسير الدليل الاستنباطي وفق الطريقة القياسية من العام إلى الخاص عادة، يسير الدليل الاستقرائي خلافاً لذلك من الخاص إلى العام**». أي أن الاستنباط يتمثل في مجموعة عمليات ذهنية تدور جميعاً في العقل بعيدة عن الواقع، وبالتالي فإن الباحث في الاستنباط يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء أيضاً من خلال إثبات أنَّ الجزء يقع ضمن الكل.

الحيثية الثانية؛ تتعلَّق بما يستندان إليه أثناء الاستدلال بهما، وقد وضح ذلك الدكتور عبد الرحمن بدوي بقوله: « **الخلاف بين كلا النوعين من التعميم هو الالتجاء إلى التجربة** »، ذلك أن الاستقراء يبدأ معه الباحث بملاحظة الجزئيات ليستمد منها القوانين أو النظريات، من خلال الانتقال

بنتائج اختبار حالات محددة من حالات الواقع التي لا تقع تحت حصـــر إلى تعميم هذه النتائج إلى شتى الحالات التي تنتمي إلى نفس النوع وإن لم يتناولها الاختبار الفعلي.

على أن هناك إرتباط كبير بين الاســتقراء والاســتنباط لأن العلاقة بينهما تؤدّي إلى نجاح الفكر الإنســاني، وقد أشــار الدكتور براهيم مصــطفى إبراهيم إلى ذلك بقوله : « **يرتبط كُلٌّ منهما بالآخر أشدَّ الارتباط، وهما لازمان معًا لصحة التفكير الإنساني ... فكلاهما محتاج للآخر؛ بمعنى أن الاســتنباط في حاجة إلى الاســتقراء لكي يمدَّه بمقدمات كلية صــحيحة من ناحية الواقع ... والاستقراء يحتاج إلى الاستنباط لكي يقوم له بدور المُراجع أو المحقّق، لأن القضايا الكلية التي توصَّل إليها الاستقراء بالملاحظة والتجربة لا نستطيع التحقق من صدقها إلا بتطبيقها على حالات جزئية جديدة** ».

(ثالثا)- أنواع الاســتقراء: يقســم علماء المنهجية الاســتقراء إلى نوعين رئيســيين هما: **الاستقراء التام**، وهو استقراء يقيني لأنه يقوم على استقراء لكل الجزئيات موضوع البحث سواء كانت هذه أجناسًــا أو أنواعًا أو أفرادًا. وبعبارة أخرى، هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة. و**الاســتقراء الناقص**، وهو استقراء غير يقيني لأنه يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ومعناه انتقال الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس الذي يشــمل هذه الجزئيات، وبعبارة أخرى هو الانتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية.

الفرع الثاني خطوات المنهج الاستقرائي

يقوم المنهج الاستقرائي على أســاس الملاحظة، أي ملاحظة الأمور الجزئية وتحديدها، ومن ثم تدوين ما تم التوصل إليه من خلالها، وذلك للوصول إلى حكم كلي لكافة الأمور الجزئية، بحيث يجمع الحكم الكلي كافة الأحكام الجزئية. ونظراً لقيام المنهج الاستقرائي على هدف يبتغيه - ألا وهو الوصول من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل - فقد عد السبيل نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى العموميات، وذلك من خلال دراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة.

ويمر المنهج الاستقرائي أو التجريبي أو التأصيلي بخطوات محددة تبدأ بالملاحظة وتدوين الظواهر محل البحث وتحليلها، ثم الوصــول إلى نتائج يمكن تعميمها فيما بعد، وهذا ما ســنوضــحه على الوجه التالي:

(أولا)- الملاحظة: يُعنى المنهج الاستقرائي باستقراء -أي تتبع وتفحص- الأجزاء ومن ثم فإن نقطة البداية إنما تبدأ بالملاحظة، أي ملاحظة ظاهرة من الظواهر الكونية أو الاجتماعية

أو الإنسانية وتتم الملاحظة باستخدام الحواس مدعمة بما يساعدها من أدوات علمية تسهل ذلك. ويجب أن يتوافر للظاهرة المرصودة بالمنهج الاستقرائي عنصر التتابع، حتى يمكن ملاحظتها وتتبعها وتفحصها، لأن تكرارها هو الذي يبرهن على صحتها وضرورة تعميم أحكامها على الكل.

(ثانيا)- التدوين: وهي مرحلة تتزامن مع مرحلة الملاحظة، بمعنى أن يقوم الباحث بتدوين جميع الملاحظات التي تحدث في الواقع العملي أولاً بأول وبطريقة مرتبة. إذ تمثل هذه الملاحظات المدونة الفروض أو المعطيات التي يخلص منها الباحث إلى نتيجة معينة.

(ثالثا)- التجربة: وفي هذه المرحلة يتم اختبار صحة الفروض التي تم تدوينها ويجب أن تفضي هذه الفروض جميعها أو أغلبها إلى نتيجة يسهل تعميمها، ومن ثم صياغة قاعدة عامة تعبر عن العلاقة بين الجزء والكل الذي يتحد فيه جميع الأجزاء أو أغلبها.

(رابعا)- الحياد القيمي: لما كان المنهج الاستقرائي ينطلق من ملاحظة الباحث للأمور الجزئية وتحديدها ثم تدوينها ثم اختبار صحة الفروض التي توصل إليها، فإن شخصيته حاضرة في كل مراحل إعداد البحث، لذا وجب عليه أن يلتزم بالحياد القيمي *neutralite axiologique* حتى يضمن إلى حد بعيد صحة النتائج التي توصل إليها وبالنتيجة صحة التعميمات التي يريد الوصول إليها.

الفرع الثالث مجال تطبيق المنهج الاستقرائي في الدراسات القانونية

يستخدم المنهج الاستقرائي أو التأصيلي في مجال البحث القانوني سواء في نطاق البحوث الفقهية النظرية (أولا) أو في مجال البحوث التطبيقية القضائية (ثانيا):

(أ)- المنهج الاستقرائي في مجال البحوث النظرية الفقهية: يستخدم هذا المنهج عندما يريد الباحث وضع نظرية جديدة لمجموعة من التطبيقات المتشابهة التي لا يجمعها قواعد عامة تحكمها، فمثلا «**الواقعة المادية في نطاق القانون المدني**» موضوع له تطبيقات كثيرة مثل العمل غير المشروع، والإثراء بلا سبب، والقرابة، والجوار، والقوة القاهرة، وعلى الرغم من أهمية هذه التطبيقات ، وكثرة المشاكل التي تثار بصددها في العمل، فإن «**الفقه لم يصل حتى اليوم إلى وضع نظرية عامة تنظم الوقائع المادية على اختلاف أنواعها، على نحو ما فعل بالنسبة إلى التصرفات القانونية**» التي وضعها لها نظرية عامة محكمة البناء تنظم التصرفات القانونية الإرادية سواء تمثلت في **النظرية العامة للعقد أو للإرادة المفردة**.

(ثانيا)- المنهج الاستقرائي في مجال البحوث التطبيقة القضائية: يعد الأداة الرئيسية في تطبيق القواعد القانونية على الوقائع المجتمعية، إذ القضاة في الأحكام القضائية ملتزمون بتسبيب

أحكامهم، وهذا ما يتضمن اللجوء إلى وسائل المنطق من استدلال وقياس. ويعكس الحكم القضائي منهج الاستدلال وبوضوح، إذ إنه يتضمن مقدمة كبرى ألا وهي النص القانوني، ومقدمة صغرى ألا وهي الواقعة أو النزاع المعروض، ومن ثم النتيجة أو التطبيق.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستدلال القضائي يتصف بأهميته القصوى في المجال القانوني، إذ يعد استدلالاً مركباً، فهو من **جهة** يتوصل به إلى الحكم من خلال القواعد، وهذا ما يمثل أداة تطبيق القواعد، ومن **جهة أخرى** يتضمن وسائل الاستدلالات الرئيسية أو الأولية من مقدمات كبرى وصغرى ونتيجة، فهو قد يتضمن اللجوء إلى قواعد قانونية بالإضافة إلى قواعد أخرى غير قانونية.

المنهج الاستقرائي بهذا المعنى كثيراً ما يستخدم في الأبحاث القانونية، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع. وفي هذا الصدد نجد تطبيقاً لهذا المنهج في قانون الإجراءات المدنية والإدارية حيث أقرت المادة 241 جواز رد القضاة ونص على أنه بأنه« **يجوز رد قاضي الحكم، ومساعد القاضي في الحالات الآتية: (1) إذا كان له أو لزوجه مصلحة شخصية في النزاع، (2) إذا وجدت قرابة أو مصاهرة بينه أو بين زوجه وبين أحد الخصوم أو أحد المحامين أو وكلاء الخصوم، حتى الدرجة الرابعة (3) إذا كان له أو لزوجه أو أصولهما أو فروعهما خصومة سابقة أو قائمة مع أحد الخصوم،(4) إذا كان هو شخصيا أو زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعه، دائنا أو مدينا لأحد الخصوم، (5) إذا سبق له أن أدلى بشهادة في النزاع، (6) إذا كان ممثلا قانونيا لأحد الخصوم في النزاع أو سبق له ذلك، (7) إذا كان أحد الخصوم في خدمته، (8) <u>إذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة صداقة حميمة، أو عداوة بينة</u>**».

تطبيقاً لهذا النص يجوز رد القاضي في حالات محددة، إلا أن الحالة الثامنة تتسم بالغموض وعدم التحديد، حيث إن لفظي الصداقة العداوة من الألفاظ العامة التي تندرج تحتها العديد من المواقف، لذا فإن أي موقف يندرج ضمن هذه الحالة يطبق عليه حكم رد القاضي، والعلة في ذلك تكمن قيام قاضي الموضوع الذي ينظر في دعوى الرد بإرجاع الجزئيات (أي كل الأعمال التي تدل على العداوة أو المودة) إلى أصلها العام وهو الحالة الثامنة (8) المنصوص عليها في المادة 241 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

المطلب الثاني المنهج الاستنباطي

على غرار المنهج الاستقرائي يعتبر المنهج الاستنباطي من أهم المناهج التي تستعمل في مجال البحث القانوني، وللإلمام بهذا المنهج سنتطرق إلى تعريفه وبيان أسسه **(الفرع الأول)**، ثم نحدد أهم شروط تطبيقه **(الفرع الثاني)**، وفي الأخير نحدد علاقته مع المنهج الاستقرائي **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول تعريف وأساس المنهج الاستنباطي

يعرف المنهج الاستنباطي بأنه «**الوصول إلى الأحكام الجزئية من الأحكام الكلية، أي الوصول من الكل إلى الجزء، أو بمعنى آخر هو التوصل إلى معرفة حكم الخاص ارتكازاً على العام أو الكل**». وعليه فإن الاستنباط وفقاً لهذا التعريف يقوم على أساس تصور عقلي لوضع مقدمات وفروض، وذلك للوصول إلى نتائج، وهذه الفروض تبدأ من الكل أو العام للوصول في النهاية إلى الخاص أو الجزء.

وأساس المنهج الاستنباطي هو إنطلاق الباحث من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية، أي أنه يقوم بتفسير القواعد الكلية وينتهي إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الفرضية التي تصدى لدراستها، بمعنى أنه يبدأ بدراسة القواعد العامة والوقوف على شروط ونطاق تطبيقها، وذلك قبل تناول الإشكالية محل البحث وتحليلها، بغية الوصول إلى اختيار القاعدة المناسبة لتطبيقها علي الإشكالية، ومن ثم الوقوف علي آثار هذا الاختيار والحل.

الفرع الثاني شروط تطبيق المنهج الاستنباطي

يعرف المنهج الاستنباطي في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي، وتطبيقه يفرض على الباحث إجراء دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكتفي بعرض ما هو كائن، بل يجب عليه أت يتناول كل جزئية بالتحليل، وهذا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية حين قيامه بإجراء التحليل اللازم، ويشترط في الباحث حين إتباعه أن تتوافر فيه الصفات التالية:

(أولا)- دقة الباحث: بمعنى ألا يهدر أي كلمة صغيرة كانت أو كبيرة في الفقرة أو النص الذي يخضعه للدراسة التحليلية، الأمر الذي يسلزم منه القراءة بعناية وتمحيص لكل الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

(ثانيا)- إبداع الباحث: يجب على الباحث ألا يكون دوره تقليدياً بمعنى أن يقف عند المعاني الظاهرة للفكرة أو النص، الأمر الذي يستلزم منه الوصول إلى المعاني غير الظاهرة كي يكون بحثه قائماً على عنصر الإبداع والإضافة.

وتتعدد حالات تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال البحث القانوني، سواء كان ذو طبيعة نظرية أو ذو طبيعة عملية. فإذا رجعنا إلى **البحوث النظرية** نجد أن الباحث في مادة قانون العقوبات يمكن له إتباع هذا المنهج عند دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة (مثل الإرهاب الدولي، خطف الطائرات، غسيل الأموال، الإجرام الإلكتروني، أو الأفعال الماسة بالبيئة)، لتقرير مدى إمكانية تجريمها في ظل القواعد الجنائية العامة والكلية القائمة، وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب الظواهر الجزئية المذكورة. أما في **البحوث التطبيقية** فنجد أن القاضي عند إعداده لمشاريع الأحكام القضائية التي سيصدرها للفصل في النزاعات المعروضة عليه وقبل النطق بها، يقوم بذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند عليها منطوق هذه الأحكام في مقدمة أو صدر الأسباب، يليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم الذي ينى على كل ما سبق، ويعد تطبيقاً له.

الفرع الثالث تكامل المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي

مما تجدر الإشارة إليه أن كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لا غنى عنهما، وهما يتصفان بالتكامل وليس التناقض عند دراسة موضوع معين. فإذا كان المنهج الاستقرائي يهدف إلى تكوين قواعد ونظريات عامة اعتمادًا على رصد الأجزاء أو الجزئيات المتفرقة للظاهرة موضوع الدراسة، فإن المنهج الاستنباطي يهتم بتحليل هذه القواعد العامة عند تطبيقها على هذه الأجزاء أو الجزئيات.

لذلك نجد أن أرسطو قد انتهج المنهج الاستنباطي وإن لم يغفل المنهج الاستقرائي، إذ اهتم أرسطو بالكليات، فقد رأى أن الوجود الحقيقي للأشياء يكمن في جوهره، وجوهر الأشياء يكمن في الأشياء ذاتها، فكل شيء يحمل في طياته جوهره، وهذا ما يستتبع استنباط حقائق الأشياء وجوهرها أو استنتاجها من ملاحظتها.

المبحث الثاني مناهج البحث الإجرائية

وإن كان المنهجان الاستقرائي والاستنباطي يمثلان الأساس للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير أنه غالباً ما يحتاج الباحث إلى مناهج أخرى تكميلية. تعنى هذه المناهج بأبعاد دراسية مختلفة وتساعد الباحث على إتمام بحثه، وهذه المناهج تسمى بالمناهج الإجرائية التي يعرفهاعلماء المنهجية بأنها « **تلك المناهج التي يتم اختيارها تأسيسياً على الأسلوب الذي ينتهجه الباحث في العرض، مثل المنهج المقارن والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي** ».

وعليه سنتناول بالدراسة تباعاً المنهج المقارن **(المطلب الأول)**، ثم المنهج التاريخي **(المطلب الثاني)**، وفي الأخير المنهج الوصفي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول المنهج المقارن

للمنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية ويتبين ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف، والموازنة بين هذا النظام وذلك النظام ومن ثم الوصول إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقق. وعليه سنعرف المنهج المقارن **(الفرع الأول)**، ثم نبين مستوياته **(المطلب الثاني)**، ثم نقف على أهميته في الدراسات القانونية **(المطلب الثالث)**.

الفرع الأول تعريف المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج في الدراسات القانونية؛ لأنه يجعل البحث يتسام بالعمق والدقة، كما أن الباحثين الاجتماعيين ذهبوا إلي أن المنهج المقارن يعد بمثابة المنهج التجريبي بالنسبة للدراسات الاجتماعية. لذا عرفه بعض علماء المنهجية بأنه « **دراسة إشكالية أو موضوع ما في القانون الوطني ومقارنتها بنظام قانوني أجنبي أو أكثر، بغية الوقوف علي أوجه التقارب والاختلاف وأسبابهما؛ وذلك للوصول إلى جوهر القواعد ولأجل الوقوف على أكثر القواعد ملاءمة للموضو أو الإشكالية** ».

قد يبدو للوهلة الأولى أن المقارنة لا تستدعي أن تكون منهجاً قائماً بذاته، من منطلق أنها محايثة للبحث العلمي، فالباحث العلمي يلجأ للمقارنات مهما كان المنهج الذي يتبعه، بل إن الهدف من العلم هو دراسة التباينات بين الظواهر، وتحديد الظروف التي يظهر فيها هذا التباين، ولا يمكن

تحقيق ذلك إلا بالمقارنة بين هذه الظواهر. كما أن المقارنة تسمح بالتحقق من صحة الفروض، فإن لم نقم بمقارنتها بواقع الظاهرة أو الظواهر محل البحث كانت النتائج المتوصل إليها غير دقيقة.

الفرع الثاني مستويات المنهج المقارن

عند قيام الباحث بإختيار المنهج المقارن لإتمام معالجة الإشكالية التي يقوم عليها بحثه، فإنه قد يوظف المقارنة إما بطريقة رأسية (أولا) أو بطريقة أفقية (ثانيا).

(أولا)- المقارنة على المستوى الرأسي: تكون المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، وتأخذ المقارنة هنا بحث المسألة في كل نظام قانوني على حدة. وفي هذا الإطار يمكن التمثيل ببحث مقارن حول أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري والشريعة الإسلامية. ففي هذا المثال تبدأ المقارنة الرأسية بأن يذكر الباحث في القسم الأول أنماط إختيار رئيس الدولة في القانون الجزائري، وفي القسم الثاني يبحث عن هذه الأنماط في الشريعة الإسلامية، وفي كل قسم يقع على الباحث واجب تحديد أوجه الاختلاف والاتفاق بين هذا النظام وذاك.

(ثانيا)- المقارنة على المستوى الأفقي: يختلف الأمر في هذه الصورة حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئيات البحث. ويعرض فيها لأحكام الأنظمة محل المقارنة. فإذا رجعنا إلى المثال السابق فإن المنهج المقارن على المستوى الأفقي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بأساليب اختيار رئيس الدولة في النظام القانوني الجزائري وفي الشريعية الإسلامية، فمثلا حين يتعرض لشروط اختيار الرئيس يجب أن يحدد هذه الشروط في كلا النظامين ويوضع أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. ونفس الحكم عندما يحدد الهيئة الإنتخابية فيدرسها في النظامين السابقين ويبين كذلك أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

على أن تطبيق المنهج المقارن على المستوى الأفقي أفضل كثيراً من تطبيقه على المستوى الرأسي، ومرد ذلك أن **المقارنة الرأسية** تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين. فكأن الباحث درس في المثال السابق أساليب اختيار رئيس الدولة مرة في النظام القانوني الجزائري ومرة ثانية في الشريعة الإسلامية. أما **المقارنة الأفقية** فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق في الأنظمة محل المقارنة. فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يسمح في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للباحث وللقارئ.

الفرع الثالث أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية

تتمثل أهمية المنهج المقارن في الاطلاع على تجارب الأنظمة القانونية الأخرى، والاستفادة منها فيما يخص القانون الوطني، هذا بالإضافة إلى المساهمة في فهم النظم القانونية المختلفة، لما يتضمنه المنهج من تبيان أوجه التشابه والاختلاف، كما يساهم المنهج في التوحيد الدولي للقوانين. هذا بالإضافة إلى أن المنهج المقارن يساهم في الكشف عن الحلول الملائمة للإشكاليات القانونية، ويوضح الحلول الوطنية المختلفة واتجاهاتها، وذلك ما يساعد في دراسة الظواهر الاجتماعية وفهم جوهرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهج المقارن يقوم على عدة أسس، تتمثل في ضرورة التحديد الدقيق للإشكالية محل البحث، وكذلك تحديد نطاق الدراسة المقارنة، وينصح -هنا - باختيار نظم قانونية متقدمة عن النظام الوطني من حيث الأسبقية في تنظيم الظاهرة موضوع الدراسة وكذا لوجود إجتهاد قضائي غني متصل بهذه الإشكالية. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تباين الأنظمة القانونية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يلم الباحث باللغة القانونية للنظام محل المقارنة؛ للوقوف علي التمييز بين المصطلحات القانونية المتشابهة.

المطلب الثاني المنهج التاريخي

مما لا شك فيه أن البحث التاريخي *Historico Research* في نطاق الدراسات القانونية له أهمية كبيرة، وترجع هذه الأهمية إلى أهمية علم التاريخ نفسه، فالقواعد القانونية إنما هي قواعد متطورة ترتد بإصولها إلى عمق الزمن، فظهور قواعد جديدة يعني اختفاء أخرى قديمة وفق سلسلة متصلة الحلقات. ولا يتضح مدلول المنهج التاريخي إلا بضبط مفهومه **(الفرع الأول)**، وبيان أهمية واعتبارات استعماله **(الفرع الثاني)**، وبتحديد مصادره وطرق تقويمها **(الفرع الثالث)**، وعرض صيغ إستعماله من طرف الباحثين **(الفرع الرابع)**، وطريقة توظيفه في الدراسات القانونية **(الفرع الخامس)**.

الفرع الأول مفهوم المنهج التاريخي

يتضح مدلول المنهج التاريخي بتحديد تعريفه (ثالثا) وتمييزه تباعاً عن كل من مفهومي التاريخ (أولا)، و البحث التاريخي (ثانيا).

(أولا)- تعريف التاريخ: يرى هومر هوكت *Homer Carey Hockett* التاريخ بأنه «**السجل المكتوب للماضي والأحداث الماضية**». لذا فإن التاريخ عبارة عن السجل المفتوح للحاضر والمستقبل والمستوعب للماضي، وبذلك يعتبر ملكاً عاماً لأنه صناعة عامة، فمهما حاول البعض أن يطمس بعضاً من معالمه لم يستطع، لأن البعض الآخر قادر على ابرازها. كما أنه يتضمن المواقف والظواهر والأحداث التي نعتز بها ونفتخر بما هو إيجابي فيها، ونأسف على البعض المواقف السلبية التي إرتكبت في الماضي.

(ثانيا)- تعريف البحث التاريخي: يحتل البحث التاريخي *Historico Research* مكانة كبيرة في مجال البحوث الاجتماعية كونه يفيدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل على اعتبار أن التاريخ ماض وحاضر ومستقبل، وكل منها مرتبط بالآخر فحاضر اليوم هو ماضي الغد ومستقبل الأمس. ويعرفه بعض الباحثين بأنه « **عبارة عن تجمع نسقي للبيانات والمعطيات وتقويم موضوعي لها، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأحداث الماضية لعينة اختبار فروض تتصل بالأسباب والنتائج واتجاهات الأحداث التي تساعد على تفسير الوقائع والأحداث، وعلى التنبؤ بالوقائع المستقبلية**». وقد عرفه البعض الأخر من الباحثين بأنه «**عملية منظمة وموضوعية؛ لاكتشاف الأدلة وتحديدها وتقييمها، والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والخروج منها بإستنتاجات تتعلق بأحداث الماضي** ».

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن البحث التاريخي يستخدم الملاحظة غير المباشرة لدراسة تاريخ وحضارة وثقافة وحوادث اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت سائدة في الماضي، بإتباعه للطريقة العلمية *Scientific Method* في البحث والتي تبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديدها مروراً بوضع الفروض وجمع المعلومات، واختبار الفروض، ثم الوصول إلى النتائج والتعميمات. لذا يعد البحث التاريخي عمل يتم بروح التقصي الناقد لإعادة البناء، وتم تصميمه ليحقق عرضًا صادقًا أمينًا لعصر مضى.

ومما يجب التنويه به، أنه على الرغم من اعتماد البحث التاريخي على الملاحظة غير المباشرة فإنه لا ينقص من قيمته، وبخاصة إذا ما تم إخضاع بياناته للنقد والتمحيص الدقيق.

(ثالثا)- تعريف المنهج التاريخي: نشير إلى أن هناك صلة وثيقة بين التاريخ كعلم وكميدان من ميادين البحث العلمي وبين المنهج التاريخي، وذلك باعتبار أن لا وجود لعلم التاريخ إلا بوجود المنهج العلمي الذي يتبعه ويطبقه في جمع حقائقه وفحصها ونقدها، وتحليلها وتفسيرها. وهذا المنهج العلمي بالنسبة لعلم التاريخ والبحث التاريخي هو المنهج التاريخي، وهذه الصلة الوثيقة بين التاريخ

والمنهج التاريخي تجعلنا ننتهي إلى أن التاريخ عبارة عن المادة التي ندرســـها من خلال توظيف المنهج التاريخي.

ويرى بعض الباحثين بأن المنهج التاريخي هو « **عبارة عن الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضـــها وترتيبها وتفســـيرها، واســـتخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضـي فحسـب بل تتعداه إلى المسـاعدة في تفسـير الأحداث والمشـاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل** ».

الفرع الثاني أهمية وإعتبارات استعمال المنهج التاريخي

ليس الغرض من اتباع المنهج التاريخي ســـرد المواقف، وتكرارها أو اجترارها من باحث إلى آخر، أو حفظ ونقل القصـــص والروايات؛ بل الهدف هو التعرف عليها وتفحص عبرها وتبيانها للآخرين واســتخلاص القوانين الاجتماعية وآليات حركة المجتمع والطبيعة، والتغيرات التي طرأت عليها أو تأثرت بها، والتعرف على النتائج التي تفيد التفســـير العلمي، وأخذ العبر منها. ويســـتخدم منهج البحث التاريخي في دراســة كثير من الموضــوعات والمعارف العلمية، إذ يعد التاريخ أداة لا غنى عنه في إنجاز الكثير من البحوث ذات الطبيعة النظرية أو ذات الطبيعة التطبيقية، « **لأن أي بحث مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية** ».

(أولا)- أهمية استعمال المنهج التاريخي: وتتضـح أهمية المنهج التاريخي في الدراسـات الاجتماعية والإنسانية، في أنه يساعد الباحث على تحقيق الأهداف التالية:

(أ)- يمكن المنهج التاريخي الباحثين من سـبر آغوار الماضـي، وفهم ملابسـاته، والتعرف على الظروف التي نشـأت فيها الظواهر والأحداث والوقوف على أسبابها وعوامل وظروف نشـأتها وتطورها، ذلك من خلال تتبع جذورها التاريخية، ورصـد ما مرت به من أوضـاع وظروف، وما شهدته من أحوال عبر مراحل تطورها المختلفة.

(ب)- أن فهم أحداث الماضـي من خلال اسـتخدام المنهج التاريخي من شـأنه أن يقدم لنا توصـيفا دقيقا للبيئة التي نشـأت فيها الأحداث والظواهر التاريخية، وهو التوظيف الذي من شـأنه أن يسـاعد ليس فقط على فهم الماضـي ولكن أيضـا على اسـتيعاب وفهم وتفسـير الكثير من الأحداث والظواهر الجارية في الوقت الحاضر من خلال ربطها بجذورها التاريخية.

(ج)- أن المنهج التاريخي بتتبعه للأحداث التي جرت في حقب وازمان وعصـــور خلت، وعلى قدرته أن يقدم لنا صـورة واضـحة وتفسـيرا منطقيا لما جزى وكيف جرى فإنه يرشـدنا إلى أساليب حل الكثير من المشكلات، وفهم العديد من المجريات والمواقف الحاضرة في واقعنا الحالي.

(د)- أن اســتخدامات المنهج التاريخي في البحث العلمي يتيح كم هائل من المعلومات حول المواقف والأحداث والظواهر، التي يمكن من خلال ربطها بالحاضر التنبؤ بما ستؤول إليه الظواهر المشـابهة والمتكررة، وبالتالي التعامل معها بالطريقة الملائمة، واتخاذ المواقف اسـتنادا إلى دروس الماضي.

(هـ)- يمكن المنهج التـاريخي من تتبع مراحـل تطور العلوم المختلفـة، والوقوف على أهم المحطات في مســيرتها التاريخية، وهو ما يجعلنا أكثر ادراكا لما وصــلت إليه العلوم المختلفة من تطور، حيث يوفر لنا المنهج التاريخي مجالا لرصـد وتتبع حركة البشـرية وتطور أدائها العلمي في مختلف مجالات وشؤون الحياة.

(ثانيا)- *الإعتبارات الواجب مراعاتها عند استعمال المنهج التاريخي*: أما عن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إســتخدام المنهج التاريخي فهي متعددة وحصــرها الباحثين في ضــرورة مراعاة الأمور الآتية:

(أ)- إن المادة التي ترتبط بالماضــي تحتاج إلى عملية نقد وتحليل دقيقين، فالمادة التاريخية موضوع الدراسة ليست حاضرة ولا يمكن ملاحظتها أو تجريبها بل موجودة في السجلات والآثار.

(ب)- إن المادة التاريخية ليست هدف البحث العلمي، لكنها وسيلة أثبات الفروض والوصول إلى النتائج.

(ج)- الحوادث التاريخية لا ترتبط بسبب معين بل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة التي قد يصــعب حصــرها وضــبطها، ولابد لذلك أن تتوفر المهارة والدقة في معالجة الظواهر التاريخية وتفسيرها.

الفرع الثالث مصادر البحث التاريخي

لما كان البحث الذي يعتمد على المنهج التاريخي يهتم بمعالجة إشكالية البحث عن طريق دراسة الماضي من خلال الأدلة والشواهد والملاحظات التي تركها السابقون، لذا يتحتم على الباحث حصر المصادر التي تفيده في جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع دراسته[1].

[1] من الاختلافات الرئيسـية بين المنهج التاريخي ومناهج البحث الأخرى، أن البحوث التاريخية يجب أن تتعامل مع بيانات موجودة بالفعل، ويعبر هوكيت *Hockett* عن ذلك بقوله «إن التاريخ ليس علمًا قائمًا على الملاحظات المباشرة مثل الكمياء والطبيعة؛ فالمؤرخ - مثله مثل البيولوجي- يفسر أحداثًا سابقة من خلال ما تركته من آثار، وهو يتعامل

وقد قسم علماء المنهجية المصادر التي يحتاجها الباحث لإعداد دراسته التاريخية إلى نوعين:

(أولا)- مصادر أولية *Primary Sources* **:** تتعدد المصادر الأولية التي يعتمد عليها الباحث عند إعداد بحثه التاريخي، وتوصف بأنها عبارة عن:

1- أقوال وأحاديث الأشخاص الذين شاهدوا الأحداث والوقائع التي حصلت في الماضي، وكذا الأشياء المادية التي تركها السابقون مثل الأبنية الأثرية والعملات والأسلحة والألواح التي كانت تكتب عليها قوانينهم. ومثل هذه الأقوال والأحاديث والأشياء الأثرية تفيد الباحثين في دراسة فترات وأحداث تاريخية معينة، أو في تفسير ظواهر اجتماعية ذات طابع تاريخي قديم.

ومن أمثلة الأحداث والوقائع و الأشياء المادية التي تركها السابقون والتي يعتد بها القضاة عند تحرير وتسبيب الأحكام التي يصدرونها في النزاعات المعروضة عليهم، نذكر تحكيم النزاع الحدودي بين الشيلي والأرجنتين سنة 1966، حيث أشارت محكمة التحكيم إلى أن «**دولة الشيلي رفعت إليها قدرًا كبيرًا من الأدلة -التاريخية- لتثبت بها سيادتها على المنطقة المتنازع عليها. ومن بين هذه الأدلة: جباية الضرائب، وتسجيل ملكية الأراضي، والتجنيد الإجباري، وتسجيل المواليد والزواج والوفايات، وإحصاء سكان المنطقة، وإعداد قوائم الناخبين ...**» .

ومن أمثلة الألواح أو البرديات التي كانت تدون فيها القواعد القانونية التي تنظم أو تحل النزاعات بين الأفراد أو التي تنظم جهات التقاضي، والتي إعتمد عليها الباحثين في إعداد دراساتهم، نشير إلى دراسة الدكتور عبد المجيد محمد الحناوي التي كانت بعنوان «**أسس التنظيم القضائي في مصر خلال العصرين البلطمي والروماني**» التي كُتبَ في صفحاتها الأولى ما يلي «**تكثر الوثائق التي تمس مباشرة التنظيم القضائي في مصر البطلمية، ومن أهمها التشريع الملكي الذي أصدره بطليموس الثاني فيلاديلفوس في صورة دياجواما لتنظيم مرفق القضاء، وذلك نحو عام 270 ق.م**».

2- الوثائق والمستندات الرسمية لمحاضر الاجتماعات والمخطوطات بجميع أنواعها والاتفاقيات والدساتير والقوانين، والرسائل والاطروحات العلمية، والصحف والجرائد والأفلام والإحصائيات والبيانات والخرائط الجغرافية، وكذا المدونات التي تنشر الأحكام والجتهادات القضائية.

ومن أمثلة الوثائق والمستندات الرسمية التي يتم إستعمالها في البحوث القانونية نذكر الاتفاقيات الدولية التي يعتمد عليها الباحثين في العلوم القانونية، وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة بعنوان «**القانون الاستعماري** *Du droit colonial* » التي إعتمد فيها على وثيقة تاريخية تتمثل في نص قانوني هو القرار العام المتعلق بالجرائم التي يرتكبها السكان الأهلي *Arrêté général sur les*

مع شـــواهد أو أدلة لأفعَال الإنســـان، وأفكاره الماضـــية. لكن ... لا يقل المؤرخ عن العالم الطبيعي في ضـــرورة استخدامه الشواهد والأدلة القائمة على ملاحظات مؤكدة؛ يمكن الاعتماد عليها».

infractions de l'indigénat الصادر عن عمالة الجزائر بتاريخ 8 فيفري 1875. حيث نصت مادته الأولى على أن أحكام هذا القرار تسري فقط على السكان المحليين دون الفرنسيين أو الأوروبيين المقيمين في الجزائر -المستعمرة في ذلك الزمن-، أما باقي قواعده (من المادة 2 إلى المادة 25) فإنها حددت صور الجرائم التي يرتكبها السكان الأهلي وبينت العقوبات الخاصة بكل جريمة من هذه الجرائم.

(ثانيا)- *مصادر ثانوية Seconday Sources*: وهي عبارة على معلومات وبيانات مدونها أو كاتبها لم يكن حاضرًا أو ملاحظًا أو مشتركًا فيها بنفسه، بل وصفُها وتدُوينها يكُون عن طريق مصدرًا آخر، ومن أمثلتها الكتب والموسوعات ودوائر المعارف والتقارير والأقوال المقتبسة.

ومن أمثلة المصادر الثانوية نشير إلى الكتب والمراجع العلمية التي يستعملها الباحث في إعداد بحوثه القانونية، وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة بعنوان « **القانون وحرب الجزائر** *droit et guerre d'Algérie* »، التي إعتمد فيها الباحث على العديد من المصادر التاريخية الثانوية ليجيب على إشكالية بحثه التي طرحها على النحو التالي: ما هو دور القانون في حرب الجزائر؟ والتي إنتهى بعد معالجتها إلى الدور السلبي للقانون في خلق الإستعمار وتكريس إستدامته وتمجيد تاريخه. ومن أهم هذه المصادر نذكر كتاب المؤرخ الفرنسي الشهير بنجامين ستورا بعنوان **تاريخ حرب الجزائر (1954- 1962)**، وبعض الإقتباسات خاصة إقتباس ينتقد من خلاله الوهم الليبرالي للمؤرخين الذين عرضوا الماضي على أنه «**سلسلة من المناسبات الضائعة** *litanie des occasions perdues*» المتسبب فيها مطالبات الأهالي بالاستقال والانفصال عن السلطة الإستعمارية.

وغالبًا ما تفضل المصادر الأولية عن المصادر الثانوية، لأن الأخيرة قليلة في قيمتها العلمية، وذلك بسبب الأخطاء التي تحدث أثناء عملية نقل المعلومات -أو أثناء عملية ترجمتها- من شخص إلى آخر ومنه إلى شخص ثالث، وهكذا. وفي هذا الصدد كتب الدكتور الدكتور عبد المجيد محمد الحناوي «**التشريعات الملكية (دياجراماتا) التي تنظم مرفق القضاء، لم تصل إلينا بصورة مباشرة، وإنما عرفناها من خلال اشارة بعض المصادر اليها بطريقة غير مباشرة. وكل ما يمكننا أن نقطع به هو أن التنظيم القضائي في مصر البطلمية يرتكز في وجوده إلى مبادرة ملكية. ولا يهم بعد ذلك ما إذا كانت هذه المبادرة قد تجسدت في شكل أمر ملكي عام واحد (دياجراماتا) أو مجموعة من الأوامر الملكية التي صدرت في عهود مختلفة (دياجراماتا)** ».

الفرع الرابع صيغ المنهج التاريخي

يرى علماء المنهجية بأن هناك صيغتان للمنهج التاريخي هما صيغة الزمان (أولا) وصيغة الموضوع (ثانيا) .

(أولا)- *صيغة الزمان*: ويقصد بهذه الصيغة الهيئة التي بنى عليها الباحث بحثه والتي تقوم على التتبع الزمني، حتى يتسنى له الإجابة على الأسباب أو الفرضيات التي حددها كمنطلقات لتحقيق أهدافه العلمية. وتنقسم هذه الصيغة بدورها إلى قسمين:

(أ)- دراسة الظاهرة أو الحدث أو الموضوع من الماضي إلى الحاضر، وهذا بعد تحديد فترة البحث أو الدراسة (بمعنى تحديد نقطة البداية من الزمن الماضي ونقطة الوصول إلى الزمن الحاضر). ومثال ذلك بحث **الدكتور هاني دويدار** الذي جاء تحت عنوان «***تطور القانون التجاري في ظل التنظيم القانوني للتجارة الدولية***»، حيث حدد البداية الزمنية للدراسة بقوله «**ولبحث مدى تأثر القانون التجاري بالتنظيم القانوني للتجارة الدولية ينبغي التمييز بين مرحلتين: المرحلة الأولى هي المرحلة السابقة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية... والمرحلة الثانية هي بعد إنشاء هذه المنظمة**». وعلى أساس ذلك قسمت الدراسة إلى مبحثين، خصص الأول منها لبيان تطور القانون التجاري قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية (قسم بدوره إلى مطلبين الأول تدويل قواعد التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية وبالتحديد من سنة 1939 إلى ما قبل سنة 1945، والثاني من الحرب العالمية الثانية إلى تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية، أي من سنة 1945 إلى سنة 1994). وتكفل المبحث الثاني باستشراف مستقبل القانون التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية.

وهكذا يأتي الباحث من الماضي إلى الحاضر لينقل إلينا من خلال التتبع الزمني المتواصل للموضوع، المراحل التي مر بها تطور القانوني التجاري الذي أصبح يسير في اتجاه توحيد القواعد المنظمة للتجارة في جميع أنحاء العالم تحت هيمنة مفاهيم القانون الأنجلو أمريكي على هذا التوحيد.

(ب)- دراسة الظاهرة أو الحدث أو الموضوع من الحاضر إلى الماضي، وهذه الدراسة تتطلب الإنطلاق من الحاضر والرجوع إلى الزمن الماضي والبحث في الأحداث التي وقعت فيه بتسلسل وقت حدوثها لفهم موضوع الدراسة. ومثال ذلك بحث الدكتور كريم بن يخلف الذي جاء تحت عنوان « ***تاريخ محتمل للقاعدة المعيارية الناشئة عن العولمة*** »، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في تلمس الهندسة المعيارية - القانونية- للدول الغربية وتحولاتها نتيجة حركيات العولمة. ولفهم أهم التغيرات التي لحقت القاعدة القانونية قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أقسام؛ خصص القسم الأول لدراسة القاعدة القانونية وخصائصها في زمن الحداثة *La norme moderne* (وهو الزمن

الممتد من معاهدة وستفاليا إلى ما قبل سقوط جدار برلين سنة 1989)، وتناول الباحث في القسم الثالث بالدراسة خصائص القاعدة القانونية في زمن ما بعد الحداثة *La norme postmoderne* (وهو الزمن الممتد من سقوط جدار برلين سنة 1989 إلى يومنا هذا)؛ لكن لينجز هذه المهمة وجب عليه أن يخصص القسم الثاني لدراسة خصائص القاعدة القانونية في زمن ما قبل الحداثة *La norme pré- moderne* (وهو الزمن الممتد من نشوء الإقطاعيات في أوروبا إلى غاية إبرام معاهدة وستفاليا ونشوء الدولة الحديثة) .

(ثانيا)- صيغة الموضوع: كثيراً ما نجد أن هناك تشابهاً في المواضيع وكثيراً ما نجد وحدة بين المواضيع مع أن زمن حدوثها غير متصل من الناحية الزمنية مباشرة، أو أنها لم تقع في مجتمع واحد ولا أرض واحدة ولا زمن واحد، ومع ذلك تظهر بنفس الظروف والمعطيات. الأمر الذي يستوجب عند إعداد الدراسة والقيام بها إعتماد آلية البحث عن طريق الاتصال الموضوعي، أي أن وحدة الموضوع هي التي أوجبت وفرضت الربط. وقد يتبع الباحث في دراسته للموضوع طريقة تبدأ من الحاضر إلى الماضي أو على العكس من ذلك، والعلة في ذلك تكمن في أن الباحث اعتمد على الصلة الموضوعية وليس على الصلة الزمنية.

وتطبيقاً لصيغة الموضع نذكر أطروحة الدكتور أحمد إبراهيم عبد التواب التي جاءت تحت عنوان « **النظرية العامة للتعسف في إستعمال الحق الإجرائي** »، حيث وجب على الباحث أن يبحث بعد تعريفه للتعسف في استعمال الحق في اللغة والاصطلاح، التطور التاريخي لفكرة التعسف في استعمال الحق - من الماضي إلى الحاضر- في القانون الروماني ثم في القانون الفرنسي القديم مع توضيح علاقتها بالأفكار الأخرى، ثم الحل في قانون المرافعات المصري الملغى، ثم التنظيم القانوني للمسألة في قانون المرافعات المصري والفرنسي الحاليين.

الفرع الخامس توظيف المنهج التاريخي في الدراسات القانونية

وما تجب الإشارة إليه إلى أن المنهج التاريخي يؤسس على وصف للظاهرة الاجتماعية ما يفرض الالتزام بالموضوعية، إلا أن ذلك لا يمنع الباحث من أن يقوم بتحليل وتفسير الوقائع في إطار الفكر الفلسفي والسياسي السائد، بحيث يجب الاعتداد عند تحليل وتفسير التاريخ بالبيئة المحيطة للواقعة، من حيث النظام القانوني والسياسي والاقتصادي السائد.

وعليه لا يعد المنهج التاريخي منهجاً وصفياً، بحيث يقتصر فيه الباحث على وصف الأحداث التاريخية، بل يمتد عمله إلى تحليل وتأصيل الإشكاليات والنظر والتدقيق بها، وذلك بغية

وضع قواعد عامة تلائم النظم والأوضاع السائدة. ويتخذ المنهج التاريخي في الدراسات القانونية إحدى صورتين هما:

(أولا)- الدراسة الوصفية لنظام قانوني معين: ويؤسس على دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كنظام الحكم في مصر الفرعونية أو في بلاد اليونان قديماً، بحيث لا تخرج الدراسة عن الإلمام بالنظام القانوني في حقب محددة من التاريخ.

(ثانيا)- الدراسة التحليلية للنظم القانونية: وتؤسس فيه الدراسة على تحليل الأنظمة بغية الوقوف على نقاط القوة والضعف ومن ثم الاستفا دة منها في الأنظمة المطبقة حديثاً.

وما يجب التأكيد عليه أنه لا تجود فروق بين الصورتين، إذ من يقوم بتحليل النظم القانونية، يقوم أولاً بدراسة النظام القانوني دراسة وصفية، كما أن من يقوم بالدراسة الوصفية يقوم حتماً بتحليل النظام القانوني للاستفادة من دراسته

ويمكن اللجوء إلى المنهج التاريخي في الدراسات القانونية الكبرى، ويمكن الاعتماد عليه **كمنهج أساسي** في دراسة إشكالية ما، ومثال ذلك دراسة الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات. كما يمكن اللجوء إلي المنهج التاريخي **كمنهج مساعد،** ومثال ذلك دراسة إشكالية تمتد بجذورها في الزم الماضي، كنظام الإفلاس، وعقد الشركة أو عقد البيع، هذا بالإضافة إلى استخدامه **كمنهج لتفريد** النظم القانونية بغية الوقوف علي مدى ملاءمة تطبيقها حالياً من عدمه.

المطلب الثالث المنهج الوصفي

يعد البحث الوصفي من البحوث شائعة الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة. وتأتي أهمية المنهج الوصفي لأنه ركن أساسي في البحث العلمي. وفي نظر الكثيرين من الباحثين فإنه المنهج الأكثر ملائمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية، نتيجة صعوبة استخدام المناهج الأخرى وبالأخص المنهج التجريبي وغيره. ولا يستقيم بيان المنهج الوصفي إلا بتعريفه **(الفرع الأول)**، وبيان خصائصه **(الفرع الثاني)**، ثم نعرض المرتكزات التي يقوم عليها **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول مفهوم المنهج الوصفي

يعرف بعض المشـتغلين بعلم المناهج *Methodology* المنهج الوصـفي بأنه « **المنهج الذي يُعنَـب جمع كافة المعلومات والحقائق عن ظاهرة ما كما هي، ومن ثم تحليلها وتفسـيرها ومقارنتها، بغية الوصول إلى الوصف العلمي الكامل لها** ». كما عرفه جانب آخر بأنه « **أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصورها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة** ».

أما المنهج الوصـفي في الدراسـات القانونية فيعرف بأنه « **طريق من طرق التحليل الذي يؤسـس على توافر معلومات محددة عن ظاهرة أو إشـكالية قانونية ما، وذلك خلال فترة زمنية معينة، بغية الوصـول إلى نتيجة علمية يمكن تفسـيرها بصـورة موضـوعية تتفق والمعطيات الفعلية** ».ومفاد ما سـبق أن المنهج الوصـفي يرتكز علي دراسـة النصـوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية، وذلك قبل البحث عن تأصيلها وتحليلها، بحيث لا يقف دور الباحث على مجرد تجميع المعلومات والبيانات، بل يمتد إلى تحليلها وصـولاً لنتائج موضـوعية، وهذا ما يبرر عدم الارتكاز على المنهج الوصفي منفرد اً؛ بل يجب أن يكون مساعداً للمناهج الأخرى.

الفرع الثاني خصائص المنهج الوصفي

سنتناول هنا المزايا (أولا) وعيوب (ثانيا) في البحث الوصفي لكونها خصائص لهذا المنهج العلمي.

(أولا)- مزايا المنهج الوصـفي: يتميز المنهج الوصـفي بالعديد من المزايا التي نلخصـها في النقاط التالية:

(أ)- يقوم على تقديم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي قيد البحث.

(ب)- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة، والعلاقة بين عناصر الظاهرة نفسها.

(جـ)- يقود إلى التنبؤ بالظاهرة نفسها في المستقبل.

(ثانيا)- عيوب المنهج الوصـفي: تتعدد نقاط قصـور المنهج الوصـفي وقد جمعها الفقه ولخصها في النقاط التالية:

(أ)- تأثر عملية جمع البيانات بتعدد أفراد العينة وأرائهم حول موضـوع الدراسـة لأن المعلومات والبيانات ستتحصل منهم.

(ب)- قد تتعرض عملية جمع البيانات والمعلومات إلى نوع من التحيز أثناء جمع الباحث لبياناته حينما يلجأ إلى مصادر معينة تخدم وجهة نظره ويرغب بها شعورياً أو لا شعورياً.

(جـــــ)- قد يلجأ الباحث المستخدم لمنهج البحث الوصفي إلى الاعتماد على معلومات وبيانات خاطئة من مصادر مختلفة.

(هـ)- في منهج البحث الوصفي يستخدم الباحث الملاحظة لإثبات فروضه مما يقلل من قدرته في الوصول إلى استنتاجات دقيقة.

(ن)- القدرة التنبؤية للمنهج الوصفي محدودة وربما تكون غير دقيقة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وتعقدها وسرعة تغيرها.

الفرع الثالث مرتكزات المنهج الوصفي

على غرار باقي مناهج البحث العلمي يقوم المنهج الوصفي على العديد من المرتكزات التي نعرضها كما يلي:

(أ)- إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على البيانات بشكل دقيق مثل الملاحظة - المقابلة - الاستبيان - الوثائق والسجلات – الاختبارات بشكل منفرد أو بالجمع بين أكثر من وسيلة.

(ب)- هدف منهج البحث الوصفي هو الوصف والتحديد الكمي للظاهرة وبذلك فمن الممكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدارسات فبعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كمياً أو كيفياً، وبعضها الآخر يتعدى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، وآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لأحداث تغير أو تعديل في موقف عينة البحث، الخ.

(ج)- يعتمد منهج البحث الوصفي على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى نتائج توفيراً للوقت والجهد وغيرهما.

(د)- يلجأ الباحث الوصفي إلى استخدام التجريد حتى يتمكن من تمييز سمات الظاهرة المبحوثة وخصائصها لتداخل الظواهر الإنسانية وتعقدها وصعوبة مشاهدة الظواهر في مختلف حالاتها الطبيعية.

(هـ)- حتى يصل الباحث الوصفي إلى استخلاص أحكام تصدق على مختلف عناصر الظاهرة المبحوثة فلابد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد لأجل تمكنه من استخدام التعميم لنتائجه واستنتاجاته.